2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية
https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

تراجع الحريات المدنية في النظم الديمقراطية الغربية: دراسة في المحددات والمُقاربات النظرية

محمد السيد محمد عبد الحليم زعير

مدرس مساعد– كلية التجارة – جامعة دمنهور

باحث دكتوراه – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المُلخص

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم طرحٍ نظريٍّ شاملٍ قد يُسهم في تَفسير التغير الذي يطرأ على جَودة الديمقراطية الليبرالية، ذلك بعد تجلي متغيرات جديدة أثرت على النموذج الليبرالي الغربي. فثمة نُظم ديمقراطية عريقة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلدان أوروبية أخرى قد بدأت تتخلى تدريجيًا وبدرجات متفاوتة عن التَقيد باحترام الحريات المدنية واتجهت نحو تطبيق إجراءات مُتعارف عليها لدى النظم شِبه الديمقراطية؛ كتقييد حرية الصحافة وتصاعد حِدة إجراءات التفتيش والتوسع في إجراءات المراقبة والتنصت. وعليه ركزت الدراسة على تقديم أهم المُقاربات النظرية التي فَتحت النقاش حول إمكانية تَقييد الحريات المدنية بهدف إعلاء المنافع والقضايا الاجتماعية الأخرى كالأمن القومي أو المساواة، بالإضافة إلى رصد أهم العوامل التي أدت إلى هذا التراجع والذي رصدته المؤشرات الدولية في ظل ندرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع.

Abstract

This study seeks to present a comprehensive theoretical vision that may contribute to explaining the change in the quality of liberal democracy after the rise of new variables that affected the Western liberal model. There are well-established democracies such as the United States of America, France, and other European countries that have gradually begun to abandon respect for civil liberties to varying degrees and towards the application of procedures recognized by hybrid-democratic regimes such as restricting press freedom, escalating inspection procedures, and expanding surveillance and wiretapping procedures. and accordingly, the study focused on presenting the most important theoretical approaches that opened the discussion about the possibility of restricting civil liberties in order to raise other social issues such as national security or equality, in addition to monitoring the most important factors that led to this decline, which was monitored by international indicators with a lack of Arabic studies that dealt with this subject.

مقدمة

تُمثل الحقوق السياسية والحريات المدنية المُقومين الأساسيين اللذين ينهض عليهما النظام الديمقراطي. فإذا كان يُقصد بالحقوق السياسية تلك الحقوق التي تمكن المواطن من المشاركة الفعالة في العملية السياسية كحرية التصويت والترشح للمناصب فإن الحريات المدنية يُقصد بها مجموعة الحريات التي تضمن ممارسة الحقوق السياسية الخاصة بالتعددية السياسية والعملية الانتخابية [1]، وقد أصبحت تلك الحريات محورًا ومعيارًا للممارسات الديمقراطية بشكل عام وركيزة أساسية من ركائز جودة الديمقراطية وتحديد نوعيتها.

وعلى خلاف المتوقع؛ أشارت أهم المؤشرات الدولية لقياس الديمقراطية كمؤشر الحريات السياسية والمدنية الصادر عن منظمة "Freedom House" ومؤشر الديمقراطية لدى مجموعة " Economist Group إلى أن ثمة تراجع في احترام الحريات المدنية تم رَصده منذ عام 2006 حتى 2019 في النظم الديمقراطية. كما أشارت مجموعة من الدراسات إلى أن نظمًا ديمقراطية عريقة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلدان أوروبية أخرى قد بدأت تتخلى تدريجيًا وبدرجات متفاوتة عن التقيد باحترام الحريات المدنية واتجهت نحو تطبيق إجراءات مُتعارف عليها لدى النظم شبه الديمقراطية كتقييد حرية الصحافة وتصاعد حدة إجراءات التفتيش والتوسع في إجراءات المراقبة والتنصت (Cheyfitz 2017. Chamorel 2019. Diamond 2019) .

ولقد شكلت مجموعة من المتغيرات تحديات صعبة أحدثت تحولات كبرى في الديمقراطيات العريقة، فتنامي الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة أدى إلى تمرير مجموعة من القوانين المتعسفة؛ بغية السيطرة على الأمور؛ لكن تشريعات مماثلة جرى إقرارها في فرنسا والمملكة المتحدة وبلدان أوروبية أخرى وجميعها يوسع – بدرجات متفاوتة– سلطات الحكومات في مراقبة المواطنين وتقييد الحريات المدنية (Sullivan, 2009, 376). كذلك تزايد تدفقات المهاجرين واللاجئين صوب الدول الديمقراطية شكل ضغوطًا على المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي وأدى إلى تغيير التركيب الإثني والديموغرافي في هذه الدول؛ ما أدى إلى تخبط

(1) تتضمن الحريات المدنية كل من "حرية التعبير والاعتقاد كحرية وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية وحرية الحديث في الشؤون السياسية، والحريات التنظيمية؛ كحرية التجمع والتظاهر وحرية المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية، والحريات الفردية؛ كحرية التنقل والتملك واختيار المسكن، والحريات الاجتماعية؛ كالمساواة بين الجنسين وغياب الاستغلال الاقتصادي، كذلك ضمان سيادة القانون من خلال المعاملة المتساوية لكافة أفراد المجتمع وخضوع قوات الشرطة للرقابة المدنية المباشرة.

سياساتها في مجال حقوق الإنسان، وشكل تحديًا لسياسات الدمج، وأدى إلى تصاعد مشكلات "الجيل الثالث" و"تشرذم الهويات Identity Fragmentation" (Castles, 2010) .

إلى ذلك عوامل اقتصادية تمثلت في انخفاض مؤشرات الناتج الإجمالي، وتباطؤ النمو، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وعدم عدالة التوزيع، وتغول القطاع المالي على حساب القطاعات الحقيقية للاقتصاد كمظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية؛ الأمر الذي أدى إلى تغيرات في نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع. بالإضافة إلى تصاعد قوى الشعبوية اليمينية على حساب الشعبوية اليسارية التقدمية؛ إذ اتجه نحو 28.9% من الناخبين إلى تأييد الأحزاب الشعبوية اليمينية في الانتخابات الأخيرة لست دول أوروبية (Greven, 2016)؛ وذلك نتيجة لمجموعة من الدوافع الأيديولوجية كالعداء نحو الآخر وفكرة تحقيق الرفاهية للمواطن دون الأجنبي، وكذلك مخاوف التردي الاقتصادي ومستقبل الهوية.

أولاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

يُشير تقرير "الحرية في العالم" لعام 2019 لمنظمة "Freedom House" الأمريكية والذي حمل عنوان "Democracy in Retreat" أن ثمة تراجع كبير للديمقراطية يشهده العالم منذ عام 2006 حتى كتابة التقرير، وبنظرة فاحصة له تبين أن التراجع الملحوظ تَحدد في جانب الحريات المدنية الممثلة لـ 60% من المؤشر العام للديمقراطية وذلك في أغلب دول العالم بما في ذلك الديمقراطيات الراسخة، وهو ما أكده عدد من التقارير لدى مؤسسة "Economist Group "، وللتثبت من وجود هذا التراجع تعين على الباحث أولًا؛ القيام برصد خط الاتجاه العام لبيانات المؤشرين لمجموعة دول تقع في الشريحة الأعلى لمؤشرات الديمقراطية؛ وذلك للتأكد من وجود اتجاه هبوطي، وذلك على النحو المُبين في الشكلين التاليين.

شكل رقم (1)
خط الاتجاه العام للحريات المدنية وفقًا لمؤشر الحرية، " فريدوم هاوس" (2006-2019)

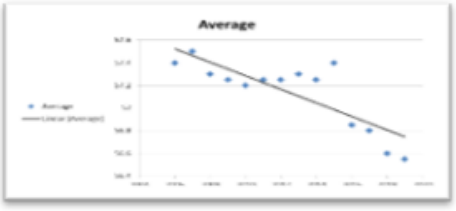

المصدر: من إعداد الباحث

شكل رقم (2)
خط الاتجاه العام للحريات المدنية وفقًا لمؤشر الديمقراطية " الإيكونيميست"(2006-2019)

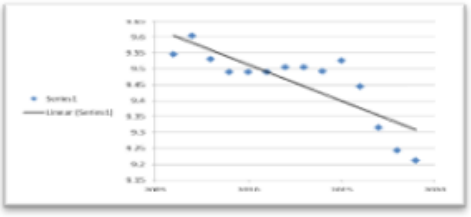

المصدر: من إعداد الباحث

وبنظرة فاحصة لهذا الاتجاه تَبين أن هناك مجموعة من الدول شهدت تراجعًا في مؤشر الحريات المدنية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، النمسا)، بينما لم تشهد مجموعة دول أخري مثل هذا التراجع مثل (أستراليا، كندا، نيوزيلاندا، السويد، فنلندا، الدانيمارك، اليابان)، فعلي الرغم من أن هذا التراجع لا يمثل انهيارًا في قيم الحرية بشكل مطلق في تلك الدول إلا أنه استدعي العديد من الكُتاب الغربيين للحديث عن تغير جودة الديمقراطية الغربية؛ وذلك انطلاقًا من أن قيمة الحرية تمثل مُرتكزًا أساسيًا يكشف نوعية الديمقراطية وجوهرها، وفي أحيان أخري استدعي الحديث عن إعادة النظر في الأسس التي تُبني عليها النظرية الديمقراطية الغربية خاصة وأن مثل هذه الأزمات تسللت لعدد من الدول الراسخة. وعليه أشارت مجموعة من الدراسات إلى أن انتهاكات الحريات المدنية باتت واضحة، حيث تَبين أن نظمًا ديمقراطية راسخة قد بدأت تتخلى تدريجيًا عن التقيد باحترام الحريات المدنية وتستخدم ممارسات تخترقها؛ كزيادة المراقبة السرية التكنولوجية للمواطنين، وتقييد حرية الصحافة، وخرق مبدأ المساواة، وتصاعد حدة إجراءات التفتيش، وتغليظ أساليب التعامل مع المتظاهرين (Plattner 2015; Weinrib 2015; Zielonka 2018) .

وانطلاقًا من الجدل النظري حول تغير الديمقراطية الليبرالية الغربية بين مؤيد ومعارض لتبدل نوعيتها استنادًا إلى تراجع الحريات التي تشهده عدد من الدول الديمقراطية الراسخة والتي ستؤول لخروجها من شريحة الدول الديمقراطية – وفقاً لبعض المؤشرات– إذا ما استمر هذا التراجع في المستقبل، وكذلك انطلاقًا من وجود تفاوت في معدلات تراجع الحريات المدنية في النظم الديمقراطية الراسخة؛ فقد تحدد التساؤل البحثي الرئيس لهذه الدراسة في **كيف يمكن تفسير تراجع**

الحريات المدنية في بعض الديمقراطيات الراسخة؟ وينبثق من هذا التساؤل مجموعة تساؤلات فرعية تتحدد في الآتي: –

1. ما أهم المقاربات النظرية للعلاقة بين الحريات المدنية وقضايا كالأمن والمساواة والتعددية الثقافية؟
2. ما المحددات الأمنية التي يمكن أن تفسر تراجع الحريات المدنية؟
3. ما المحددات غير الأمنية التي يمكن أن تفسر تراجع الحريات المدنية؟

ثانياً: مراجعة الدراسات السابقة

يتضح من عنوان الدراسة وتساؤلها الرئيس أنها تقع في إطار موضوع عام يتحدد في "جودة الديمقراطية الليبرالية"، ولقد انقسمت الكتابات الغربية في تناولها لهذا الموضوع إلى اتجاهين أساسيين، **الأول يُؤيد فكرة أن الديمقراطية في حالة انهيار وتراجع غير مسبوق**، وأن هناك صعودًا لنماذج بديلة عن النموذج الغربي تعتبر مقبولة لدى بعض المجتمعات، وأن هذا التراجع يعزي إلى وجود خلل هيكلي وبنيوي في النموذج الغربي وازدواجية في معايير الديمقراطية لا سيما في جانب الحريات المدنية، بالإضافة إلي الأسباب المتصلة بتحديات الدولة والمؤسسات القضائية وسيادة القانون وجوانب المساءلة التي أكدت جميعها على إخفاقات النموذج الديمقراطي الليبرالي، وذلك ما قد يُنحي الحديث عن جودة الديمقراطيات الليبرالية التي عاهدها العالم لسنوات .(Plattner,2015 Fukuyama, 2015. Zielonka, 2018. Snyder, 2018. Cheyfitz, 2017. Krugman, 2019. Stanley, 2020)

وإذا أمعنا النظر لتلك الدراسات لتداعى إلى الذهن أمرين: أولهما أنها تسعى لتفسير التغير الكَمي في عَدد الدول الديمقراطية، فلماذا ينخفض عدد الدول الديمقراطية؟ ثانيهما أنها تسعي لمعرفة الأسباب الحاكمة في هذا التراجع؟ وفي إطار هذا التفسير العام فإن هناك اختلافات فرعية تتعلق ببعض الحالات، فهناك عدد من الدول مازالت في إطار الدول الديمقراطية وقد أظهرت تغيرات في الممارسات الديمقراطية نفسها خاصة في الجوانب المتعلقة بالحريات المدنية، وهو ما تنصب عليه الدراسة الماثلة التي تسعي إلى تفسير التباين في معدلات الحريات المدنية لدى الدول الديمقراطية، والى أي مدي يُمثل هذا التراجع حُجة أساسية للقول بأن نوعية الديمقراطية الليبرالية قد تغيرت؟

أما **الاتجاه الثاني يؤكد أن تلك الإخفاقات ما هي إلا عَثرات طبيعية وأزمات يُمكن تجاوزها**؛ جاءت من حالة الرهانات المتزايدة والتوقعات في فترة التسعينيات، وأن التراجع يحدث على مستوى بعض أبعاد الديمقراطية كالحريات المدنية لا سيما حرية التجمع والتظاهر وليس جميع أبعادها، وهذا لا يمثل تغير في جَوهر الديمقراطية الليبرالية؛ إنما يُعبر عن تأقلم لمتغيرات جديدة . (Sohmitter, 2015. Livitsky, 2015. Youngs, 2018) إلا أن أغلب الكتابات المُقدمة والتي تناولت موجة التراجع الموجودة في النظم الغربية ظلت مختزلة لأحد جوانب الظاهرة أو أحد أبعادها، ولا يُقصد هنا متغير مستقل منفرد؛ إنما ركزت على بُعد واحد في التراجع كحرية الإعلام أو عدم الاستغلال الاقتصادي، أو حق السلامة الشخصية، أو سيادة القانون واستقلال القضاء، وعلى الرغم من ذلك قَدمت بعض الدراسات إسهامًا علميًا معتبرًا في تناولها لظاهرة تراجع الحريات المدنية سيتم الإشارة إليه في هيكل البحث.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تَستمد الدراسة أهميتها من سَعيها لتقديم طرحٍ نظريٍّ شاملٍ يهدف إلى تفسير التغير الذي يطرأ على النموذج الليبرالي الغربي بعد تجلي متغيرات جديدة أثرت عليه، وذلك من خلال دراسة عدد من العوامل تؤثر على الحريات المدنية والتي تُشكل مرتكزًا أساسيًا للنموذج الليبرالي الغربي. وكذلك توضيح أهم المقاربات النظرية للعلاقة بين قيمة الحرية من جهة وقضايا التعددية الثقافية والأمن والمساواة من جهة أخرى.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى تقديم إطارٍ نظريٍّ خاصٍ بإشكالية تراجع الحريات المدنية في بعض النظم الديمقراطية الراسخة، وهو ما يُمكن أن يشكل أساسًا نظريًا يمكن الاستعانة به في الدراسات الإمبريقية ذات الصلة بالموضوع.

خامساً: منهج الدراسة

ارتباطًا بتساؤلات الدراسة ومشكلتها البحثية ستركز الدراسة على المنهج الاستقرائي. إذ يقوم البحث باستقراء المقاربات النظرية المرتبطة بدراسة العلاقة بين الحريات المدنية وقضايا مجتمعية كبرى كالأمن والتعددية الثقافية والمساواة وتحليل تلك المقاربات؛ بغية الوقوف على انعكاسات ظاهرة

تراجع الحريات المدنية التي تمت ملاحظتها، وما يتمخض عنها من تبعات قد تؤثر على النموذج الليبرالي الغربي، إلى ذلك تعتمد الدراسة على الأسلوب المسحي في رصد الاتجاهات النظرية المختلفة وبلورة العوامل التي تفسر تراجع الحريات المدنية.

سادساً: تقسيم الدراسة

اتساقًا مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها البحثية تحدد هيكلها في ثلاثة مباحث أساسية متضمنة نقاطًا فرعية يستتبعها خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** المقاربات النظرية للعلاقة بين الحريات المدنية وقضايا مجتمعية كبرى.
- **المبحث الثاني:** المحددات الأمنية التي يمكن أن تفسر تراجع الحريات المدنية.
- **المبحث الثالث:** المحددات غير الأمنية التي يمكن أن تفسر تراجع الحريات المدنية.

المبحث الأول

المقاربات النظرية للعلاقة بين الحريات المدنية وقضايا مجتمعية كبرى

تجتمع أغلب الأُطر النظرية المهتمة بالحرية على أنها قيمة محورية ومرتكز أساسي للنموذج الديمقراطي الليبرالي؛ وفي الوقت نفسه تختلف بشأن علاقتها مع غيرها من القيم الأخرى في نفس النموذج، فإذا ما تتبعنا العديد من المقاربات النظرية المُقدمة بشأن الحرية لوجدنا أن جميعها لا تدافع عن الحريات المطلقة، إذ لابد –علي أقل تقدير– أن تكون متوافقة مع حريات الآخرين أو تَستجيب لظروف المجتمع المتغيرة، وقد قَدم المنظرون في هذا الشأن مجموعة من المقاربات النظرية التي يذهب بعضها إلى إمكانية تقييد الحريات بهدف إعلاء المنافع والقضايا الاجتماعية الأخرى كالأمن القومي أو المساواة.

أولًا: المُقاربات النظرية للعلاقة الجدلية بين الأمن والحريات المدنية

كثيرًا ما يُثار تساؤل نظري في النقاش الدائر حول الأمن والحريات في المجتمعات الديمقراطية يتمثل في؛ هل ينبغي تَقييد الحريات المدنية استجابة للأخطار الأمنية؟ وعلى الرغم من شيوع الافتراض الذي يعترف بأهمية الحريات المدنية في المجتمعات الديمقراطية إلا أن هناك من يدافعون عن القيود الأمنية ويزعمون في الوقت نفسه أن غرضهم النهائي هو الحفاظ على الحرية

والديمقراطية، ومن ثم ظهرت ثلاث مُقاربات نظرية رئيسة قدمها عَدد من الفلاسفة والمفكرين تمثل في مجملها محاولات جادة للإجابة على التساؤل السابق.

نبدأ ببحث المقاربات النظرية التي تُؤيد الإجراءات الأمنية والتي تعتمد في الأساس على حجج عواقبية Consequential Arguments، والتي تعني أن عواقب انعدام وتهديد الأمن القومي من شدة الضرر بحيث تتضاءل القيود على الحريات إذا ما قورنت بها، وإن هذه القيود ضرورية للحفاظ على النظام السياسي والمجتمع نفسه الذي تقوم عليه الحرية، ومن ثم تَظهر قوة الدولة نتيجة التوجه نحو حماية المواطنين والدفاع عن الأمن (Barber, 2012, 29-26)

فقَبل الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 لم تَكن العلاقة بين الحرية والأمن حكرًا أساسيًا على النظرية السياسية الغربية الحديثة؛ إذ ركز الفلاسفة الليبراليون ومنتقدوهم في الغالب على حقوق الأفراد النسبية وكذلك الروابط المدنية بين المجتمع والدولة، وقد ساد الافتراض الذي يذهب إلى أن العلاقات فيما بينهما تعمل في سياق مجتمع مستقر ودولة آمنة وهو ما مثل نقطة بدء لدراسة النظام المدني، وعليه افترضت كل الحجج السياسية المعيارية ضرورة وجود دولة آمنة حتى يمكن لأى نظام مدني وضع مبادئه (Smits, 2016, 3-6) .

في حين أكد ظهور الدولة الحديثة على أن نفوذ الحكومة مُبرر؛ على أساس أنها ركيزة ضرورية للحفاظ على النظام والاستقرار، وأن من مصلحة الأفراد الموافقة على تركيز السلطة في أيدي الدولة كي تحمي أمنهم، ذلك أنهم لن يستطيعوا حماية أنفسهم بأنفسهم على نحو فعال، فقد اقترحت نظريات العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ أن الأفراد يجتمعون في حالة الطبيعة ليشكلوا نمط السلطة من خلال عقد اجتماعي يُبرم لضمان حمايتهم، ويُعتبر "توماس هوبز" المُنظر الأول لهذا السياق، فقد أكد في كتابه " ليفياثان" 1651م أثناء الحرب الأهلية الإنجليزية والصراع الطاحن بين البرلمانين والملكيين؛ أن الحياة الإنسانية بلا حكومة تعتبر انعدام لأمن الجميع وخوفهم الدائم من الجميع، ولا بد للأفراد من طاعة أوامر الدولة كافة والتي ستكون دون سواها قادرة على توفير الحماية والأمن فقط إذا أمكنها فرض الطاعة المطلقة على المواطنين. إذًا يُعتبر حماية النفس والحفاظ عليها على المستوى الفردي هما السببان اللذان من أجلهما شُكلت الدولة في البداية وخُولت لها سلطات مطلقة؛ فإذا تم تهديدهما لأي سبب لا يكون الأفراد مجبرين على طاعة سلطة الدولة (Holbrooke,2005).

لم يكن ما قدمه "هوبز" عن سلطة الدولة الدفاع الأخير الذي يُؤكد على أن الحريات المدنية تُطبق فقط في سياق المجتمع الآمن. فقد قدم "ديفيد هيوم" مقاربة تتشابه إلى حد كبير مع ما قدمه هوبز، إذ أكد على أن تطبيق قيم كالعدالة والحرية مسألة خاصة بالميزة المتبادلة؛ بمعنى أنه قد يكون من الجائز أن يُعطل القانون والنظام والقيم الأساسية في المجتمع عندما تكون الحياة مُعرضة للخطر (Schneewind, 2006, 25-31). وأثناء النقاش الخاص بدستور الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر كَتب "الكسندر هاملتون Hamilton": " الأمان من الخطر الخارجي هو أقوى مُوجِه للسلوك القومي، وسوف يتخلى هذا السلوك بعد فترة حتى عن الحب الشديد للحرية"(Carey, McClellan, 2001,p34)، وقد عَبر عن هذه الفكرة كبير قضاة المحكمة العليا الراحل " William H. Rehnquist وليام رنكويست" في عام 2000م؛ حين قال: إنه في زمن الحرب يتحدث القانون بصوت مكتوم (Brennan, 1999, 225).

لقد مَهدت الأطروحات النظرية السابقة للعديد من المفكرين تقديم أخرى أكثر حدة بخصوص دعم قيم الأمن على حساب الحريات؛ خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م والتي اعتبرها "بنجامين باربر" بمثابة الحدث الذي أدى إلى نقض العقد الاجتماعي في الولايات المتحدة على الأقل، فوفقًا لرؤيته؛ أن هذه الهجمات أعادت الأمريكيين إلى حالة الطبيعة التي تتميز بالخوف وأن الحرية في هذه الظروف تعني مخاطرة غير مقبولة، وعليه؛ مثلت استجابة الدولة السريعة وإصدار قوانين مكافحة الإرهاب تأكيدًا لسلطتها من أجل حماية الحريات الفردية والمصلحة العامة (Barber ,2012, 35-39).

دراسات أخرى أشارت إلى أن سلطات الدولة المُوسعة يُمكن تبريرها إلى حد كبير على أساس أن المقصود بها يتمثل في حماية الخطاب الأخلاقي الجماعي والحقوق والحريات الفردية [2]، فمثلًا أكدت "چين إلشتين" Gen Elshtain أن الأمن المدني ضروري؛ كي تزدهر المصالح الأخرى للمجتمع كالحريات المدنية. وإذا كان لا بد من التضحية بحريات مدنية محددة بعينها لضمان الأمر فإن التبادلية بين القيمتين جديرة بالاحترام، وأن الأمر واجب على المسؤولين، حيث لا يمكن ضمان الحريات أو الحقوق بدون قيمة الأمن (Rengger, 2004, 107-110). حُجة أخرى قدمها

[2] جدير بالذكر أن معظم الذين يتبنون هذا الموقف قد يستعينون بفوائد عمل الدولة كما وصفها الفيلسوف النفعي "جيرمي بينتام" عندما حدد أهم أهداف التشريع في الأمن، وبموجب هذا الموقف انتقد بينتام أشكال الحماية المختلفة التي قدمها القانون العام الإنجليزي بهدف حماية الفرد من ممارسة سلطة الدولة.

"ريتشارد بوزنر" Richard Posner تتلخص في أن الحقوق ليست مطلقة وإنما تعتمد بالأحرى على الأمن (Posner, 1991, 88-107).

أما من حيث التصور النظري لأخطار قوة الدولة وتأكيد قيمة الأمن على حساب الحريات؛ فقد قدم العديد من الفلاسفة مقاربات نظرية استندت جميعها على الفلسفة السياسة لجون لوك، فقد اعتمد المنظرون الليبراليون اعتبارًا من القرن الثامن عشر على مقولة كبرى مفادها؛ أن الدولة سلطة استبدادية، وقد بات ينظر للدولة على أنها تهديد أكبر للأفراد وذلك بعد أن زادت قوتها وسلطتها عقب تفردها بسلطة حفظ الأمن والسلام للمواطنين.

لقد ظل القلق من تعدي الدولة على الحريات المدنية مركز اهتمام الفلسفة الليبرالية منذ لوك، ففي القرن التاسع عشر دافع "جون ستيوارت ميل" عن الحرية الفردية ضد تدخل الدولة. وقد رأى ميل والليبراليين الأحدث منه أن أمن المواطنين لا بد أن يعامل على أنه مسألة منتهية، ومع ذلك يشير بعض المنتقدين المعاصرين إلى أنه حتى هؤلاء الذين يتبنون مقاربة تتوافق مع أفكار جون لوك –وليس هوبز– فلا بد لهم من الاعتراف بأن الأمان الفردي شرط من شروط الحرية (Smits, 2016, 336-338).

ولقد طرحت "تمار ميسلز Tamar Meisels" في هذا الشأن نقاش خاص بالحُجج المختلفة التي يدفع بها الليبراليون المؤيدون لأفكار "لوك" في حالة الحرب وفقًا لرؤية "هوبز"، فاذا وقعت سلطة الدولة تحت التهديد الأمني بحيث تكون النتيجة أن يكون الأفراد عُرضة للخطر من بعضهم البعض فحينئذ يُمكن للبعض أن يدافع عن إلغاء بعض الحريات المدنية لأسباب تتعلق بالملاءمة في أوقات الطوارئ القومية، لكن "ميسلز" تؤكد على أن الطوارئ القومية لا يُمكن أن تُبرر التخلي عن الحريات الإجرائية الخاصة بطريقة معاملة الدولة للمواطنين (Meisels,2005, 81-97).

حُجة أخرى يضيفها "روبرت جودين" تذهب إلى أن مستويات التهديد الأمني التي حدثت على مر العصور في الدول – سواء بسبب الإرهاب أو جرائم العنف أو غيرها– لم تصل إلى حدود حرب الكل ضد الكل كما يراها هوبز. فالإرهاب لا يُعيد الأشخاص إلى حالة الطبيعة التي كانت عليها قبل العقد الاجتماعي؛ إذ يؤدي بشكل أدق إلى حرب البعض ضد الكل؛ وهو ما ينتج الخوف المؤقت وفقًا لجودين، وعليه لا يمكن أن نُبرر من الناحية الهوبزية ممارسة الدولة للسلطة

الاستبدادية، بل إن الحكومات تروج لهذا الخوف بممارساتها؛ لكي تفرض سلطتها على المجتمع (Goodin, 2006, 15-26).

على مستوى أكثر تحديدًا؛ يقول مُنتقدو دعم الإجراءات الأمنية وسلطة الدولة بما فيهم الكثير ممن يدافعون عن إجراءات الطوارئ لمحاربة الإرهاب: أنه حتى إذا قبلنا بالموقف الهوبزي فليس هناك مبرر لاستمرار القيود المفروضة على الحريات المدنية لفترة طويلة أو حتى التعامل بها بشكل شبه دائم، فغالبًا ما تفرض الدولة سلطتها على المواطنين بعد أن تعمل على مأسسة سلطات الطوارئ (Ackerman,2006 , Dworkin,2002). كذلك يؤكد البعض على أنه يجب عند الاعتراف بأي حالة طوارئ أن نؤكد على أنها فترة قصيرة المدى تتناسب مع شدة الأحداث والأخطار؛ كذلك من غير المؤكد أن تؤدي القيود المفروضة على الحريات المدنية إلى الحد من التهديدات الأمنية، وحتى إذا نَعمت الدول بانخفاض عدد الهجمات الإرهابية بعد العمل بالقيود؛ فهذا يمكن تحقيقه بإجراءات أقل إثارة للجدل كزيادة الأمن على الحدود (Waldron, 2003, 191-201).

تَفترض الحُجج المضادة لتقييد الحريات المدنية التي تم الإشارة لها سابقًا؛ أنه حتى الآن لا بد من الموازنة بين الحريات ودور الدولة في ضمان الأمن الاجتماعي والشخصي، لكن يُجوز القول بأن الحرية والحقوق الفردية من الأهمية بحيث لا يُمكن لأي سبب تبرير قوة الدولة حتى إذا تم تهديدها. وطبقًا لهذا الرأي؛ ينبغي فهم الأفراد في المقام الأول على أنهم يزيدون على كونهم أجسادًا يمكن إيذاؤها؛ أنهم أيضًا فاعلون أخلاقيون قادرون على اتخاذ قرارات مستقلة يحميها ضمان الحريات المدنية؛ أي حريات التعبير والانتقال والتجمع وحريات أخرى اقتصادية وتنظيمية بالإضافة إلى أشكال الحماية الأخرى التي تضمن احترام الدولة لحقوقهم كضمان الحماية الاجتماعية والمساواة، ونتيجة لذلك تكون هذه الحقوق والحريات أساسية لا يُمكن الانتقاص منها بأي حال.

وانطلاقًا مما قدمه "كانط" في شأن الدور الأساسي للحريات المدنية؛ أكد العديد من المفكرين المعاصرين أن الحريات المدنية ورقة رابحة، وأن هناك افتراضًا لا بد أن يسود يؤكد على أولوية الحريات بأنواعها بغض النظر عن أي ظروف (Dworkin, 1984, 159-162). ليس ذلك فحسب؛ فقد تبنى بعض المفكرين أراء أقوى من ذلك، فقد أكد الفيلسوف الليبرالي "روبرت نوزيك Robert Nozick" على عدم قابلية الحقوق والحريات للتفاوض، إذ يقول: إنها تفرض "قيودًا جانبية" على عمل الآخرين؛ وهو ما يعني أنها تضع قيودًا على ما هو مسموح به أخلاقيًا، ويمكن الإشارة

إلى أن تصور الحقوق والحريات المُقدم في هذه الحالة لا بد أن يكون قويًا؛ لأن الضرر المحتمل أن يحدثه التهديد الأمني من كبر الحجم على نحو قد يجعل المخاوف بشأن العواقب تفوق بسهولة أهمية تلك الحقوق والحريات (Nozick, 1999, 160).

وعلاوة على ما سبق؛ ينتقد الليبراليون الذين يتبنون هذا الموقف شدة الإجراءات التي تتخذها الدولة لمكافحة الإرهاب والتي تتعدي على الحريات المدنية. فلا تشمل تلك الإجراءات انتهاكات الحقوق كالتعذيب فحسب؛ بل كذلك الكثير من الحريات؛ كالتجسس على المراسلات وحريات التنقل والتجمع والدخول في نقابات ومؤسسات مدنية بالإضافة إلى حرية التعبير عن القضايا السياسية الخاصة بمسألة الأمن؛ وهذا يعني أن الحكومة قادرة بشكل أسهل وبقدر منخفض من المسؤولية أن تُراقب المواطنين وتَعتقل المشتبه فيهم بلا محاكمة وأن تَحرمهم من الإجراءات الواجبة وكذلك من التمثيل القانوني الصحيح؛ ناهيك عن تجريم دعم الأنشطة القانونية للجماعات التي يمكن تصنيفها دون أدلة قاطعة على أنها إرهابية.

ثانيًا: الأثر الانتقائي للممارسات الأمنية على الأقليات

إلى جانب المقاربات النظرية المقدمة بشأن العلاقة بين قيمتي الأمن والحرية؛ ركزت بعض الدراسات على الأثر الانتقائي للممارسات الأمنية على غير المواطن والأقليات، فالمشكلة الأخرى المتعلقة بتقييد الحريات والحفاظ على التوازن مع الأمن أن تلك الإجراءات جرى العمل بها كي تعمل بشكل انتقائي ومن الأرجح أن يكون لها أثر عكسي على غير المواطنين، وكذلك على المواطنين الذين ينتمون إلى أقليات عرقية تعود أصولها إلى إثنيات مختلفة؛ كالمسلمين الذين من المرجح أن ينظر إليهم على أنهم يتورطوا في أنشطة إرهابية.

لقد استُخدم التصنيف العنصري على نحو مثير للجدل عند التحقيق في قضايا الإرهاب المحتمل في العديد من دول العالم لا سيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي هذا الشأن يطرح "جيريمي والدرون Jeremy Waldron" دراسة يؤكد فيها أن التوازن الذي يتم ليس بين الأمن والحرية، بل بين أمن الأغلبية من ناحية وحريات الأقليات من ناحية أخرى (Waldron, 2003, 203–211). وتبرير هذا الأمر قد لا يحظى بقبول؛ فمن الصعب تقبل المعاملة الانتقائية في ظل اعتقاد متعارف عليه في الديمقراطية الليبرالية يذهب إلى أن حياة كل شخص تمثل قيمة وتستحق الاهتمام على نحو طبيعي ومتساو، فإن المعاملة المتساوية وعدم التمييز مبدآن من مبادئ حقوق

الإنسان معترف بهما على نطاق واسع وجرى التعبير عنهما في المبدأ القائل بأن القانون يطبق بالتساوي على الجميع، وهذا ما يتطابق مع مبدأ العدالة الأول عند "جون رولز"؛ الذي يذهب إلى أن كل شخص له الحق في الحريات الأساسية المتساوية (Rawls, 1993, 291)، لذلك يصف البعض عملية تقييد حريات فئات معينة من أجل أمن آخرين إلى حد التوزيع غير المتساوي للحريات(Moeckli, 2009).

غير أن مُقاربة نظرية أخرى طرحها أحد المفكرين تذهب إلى؛ أن كلما وقع عبء القيود على الأقليات انخفضت احتمالات وجود مواجهة بين الحكومة والمعارضة عقب تحويل تلك القيود إلى قوانين دائمة، وعندما تُطبق القيود على الكل بالتساوي يكون من الأرجح بكثير أن تخضع للنقاش العام، وسوف يُجبر المواطنون على بحث واقع المخاطرة الحقيقية التي تدخل لمواجهتها، يبدو أن هذه المقاربة نفعية Utilitarian في الأساس؛ حيث تعتمد على تطبيق القيود المفروضة على الحريات على الجميع وفى هذه الحالة يكون من المعقول أن تظل تلك الحريات عند الحد الأدنى (Sunstein, 2005, 205-215).

لقد أكد العديد من المُنظرين المُعاصرين عند تناولهم للمُقاربة النفعية السابقة على ضرورة مراجعة كل القيود الواقعة على الحريات؛ إذ ينبغي للمحاكم أن تكون مرنة نسبيًا في السماح بالقيود التي تطبق بالتساوي على الجميع؛ لأنه يُفترض أنها خضعت بالفعل لتمحيص عام وحظيت بموافقة عامة، ومع ذلك فإن القيود على الحرية المطبقة على الأقليات فقط ينبغي السماح بها في حالة إذا كانت الفوائد على الكل واضحة وكبيرة ويكون الثمن الذي يتحمله العدد الصغير قليلاً (pp20-25). وسوف يقتضي ذلك من السياسيين والمواطنين التفكير في الموازنة بين الحرية والأمن في كل إجراء بعينه؛ وسيجعل أي قرارات يتم التوصل إليها أكثر مشروعية وتحظى بقبول عام على مستوى المواطنين على الأقل، وهذا لن يلغي بالضرورة رسم الصورة العامة إذا كانت هناك صلة بين إثنية معينة والتهديد الأمني أو التورط في الإرهاب؛ لكنه سيتطلب مزيد من الدفاع عن حدود هذه الصورة ومدى قبول المجتمع لتلك الإثنية [3].

---

[3] لقد أعقب تفجيرات 11 من سبتمبر2001م في الولايات المتحدة وكذلك تفجيرات يوليو2005م في لندن سلسلة من فرض الاعتقال بلا محاكمة على نحو غير متناسب على غير المواطنين خاصة من المسلمين بالرغم من أن المحاكم في كلا البلدين أصدرت أحكامًا ضد القوانين التمييزية، لمزيد من التفصيل انظر:
Daniel Moeckli, "Human Rights and Non-discrimination in the War Against Terror", Op.cit -

من جميع ما سبق يمكننا أن نستنتج الآتي:

- أن معظم النقاشات الخاصة بالحرية والأمن تفترض أن القيمتين متضادتان ومتعارضتان في الأساس داخل الديمقراطيات الليبرالية، فهؤلاء الذين يدافعون عن الأمن يتحاجون بأن لا قيمة تكون للحرية إذا لم يكن الأمن مضمونًا. ويرد منتقدو تقييد الحريات المدنية بأنه حتى في حالة التهديدات الأمنية كبيرة الحجم لا تشكل انهيارًا أساسيًا في القانون والنظام يجعل من المستحيل ممارسة الحرية، ويقدم البعض حجة أقوى؛ مُدعين: أن الحريات الفردية مكون أساسي لما هو مقصود به أن يكون شخصًا ولا يمكن نقضها.
- هناك بعض المنظرين الذين يتبنون رؤية أكثر نقدية، إذ يَدعون أن الأمن والحرية قيمتان متداخلتان، وأن حريات الأفراد يتم الالتفاف عليها باستمرار بواسطة سعي الدولة المبرر لحماية نفسها ومجتمعها، فإن حماية الأمن والمواطنين هو الواجب الأساسي للدولة؛ والمقصود بإجراءات تدعيم الأمن: أن تحفظ أمان الأفراد بمن في ذلك أفراد الأقليات.
- هناك تباين في الآراء عندما تتعلق المسألة بقضية المساواة، فعند تناول قيمتي الأمن والحرية في مَنأى عن قضية المساواة نجد الكثير ممن يؤيدون إجراءات الأمن ومكافحة الإرهاب، وهم بالطبع ليسوا غير متعاطفين مع القول بأن تلك الإجراءات لها أثر غير متساو على الأقليات، إلى ذلك فهم يوضحون أن أفراد الأقليات يستفيدون من الأمن الناتج عن القيود. وفي حالة إدراج قضية المساواة في النقاش نجد تيارًا لا بأس به يزعم أن إجراءات تدعيم الأمن ومكافحة الإرهاب غير متكافئة في تطبيقها وأثرها معًا، فأفراد أقليات بعينها يُرجح أن يكونوا مستهدفين وأن تنتقص حرياتهم المدنية مقارنة بالمواطنين.
- هناك عدد من الدارسات حاول أن يطرح فكرة التوازن"Equilibrium" بين الأمن والحرية بشكل إجرائي، لكن جميعها لم يحدد أبعاد المصطلح وحدوده واستراتيجيات التوازن نفسها [4].

---

[4] من أمثلة الدراسات التي تنتمي إلى هذا النمط ما قدمه الكاتب "Howard Adelman" لدراسة التوازن الإجرائي لسياسات دعم الأمن وحماية حقوق الإنسان في كندا، يَطرح الكاتب نموذجًا للتوازن بين الأمن والحريات المدنية عند إجراءات مكافحة الإرهاب، إذ يؤكد أن معظم الدراسات تخلص إلى أن العديد من الحكومات غالبًا ما تفضل بين الاختيار بين الحرية والأمن عندما يتعرض أمن دولتها للتهديد مما يُظهر تضاربًا بين الحاجة إلى الأمن والحاجة إلى الحرية؛ ومع زيادة دعم الحريات المدنية يتناقص دعم النظام والأمن، إلا أنه يُقدم نموذج التوازن الذي تحاول كندا تنفيذه في هذا الصدد، لكنه يؤكد أن هناك مزيدًا من القيود حول مفهوم التوازن "Equilibrium concept" من الناحية الإجرائية؛ إذ يعتمد مفهوم التوازن على نقطة التوازن"Equilibrium point"، وإذا ما تم تطبيق مفهوم التوازن على العلاقة المركبة بين الحريات والأمن؛ بحيث تكون المخاوف المتعلقة بالحريات والأمن على طرفي نقيض من التأرجح؛ هنا نجد طريقتين فقط للحفاظ على التوازن عند الحديث عن تهور الوضع الأمني، فمن الممكن أن يتم إضافة المزيد من الحماية للحريات

ثانيًا: المقاربات النظرية للعلاقة الجدلية بين عدم المساواة الاقتصادية والحريات المدنية

اختلفت الاجتهادات النظرية التي تناولت العلاقة الجدلية فيما بين عدم المساواة السياسية وعدم المساواة الاقتصادية باعتبار الأخيرة أحد أبعاد الحريات الاجتماعية المتعارف عليها في النظم الديمقراطية الراسخة، وذلك وفقًا لنقطة البدء واتجاه العلاقة، فقد انطلق بعض المنظرين من عدم المساواة الاقتصادية باعتبارها تشكل توزيع السلطة وتحدد الحريات المدنية في المجتمع؛ في حين أن البعض الآخر يعكس اتجاه العلاقة من خلال التركيز على عدم المساواة السياسية في المجتمع وتأثيراتها المختلفة. لا شك أن هاتين العمليتين ليستا بالضرورة متعارضتين؛ فالاختلاف هو مسألة تركيز نظري. ومع ذلك فإن أغلب المنظرين الذين يناقشون تلك العلاقة يمنحون الأولوية لعدم المساواة الاقتصادية باعتبار تأثيراتها مختلفة ومتعددة، ويمكن في إطار ذلك أن نتطرق لأهم تلك الاتجاهات النظرية التي تناولها عدد من المنظرين في شأن تلك العلاقة وذلك على النحو الاتي: –

1– تأثير عدم المساواة الاقتصادية على عدم المساواة السياسية

يتبنى أصحاب هذا الاتجاه فرضية أساسية تتمحور حول التأثير السلبي لعدم المساواة الاقتصادية تجاه النواحي السياسية المختلفة؛ خاصة فيما يتعلق بطريقة تركيز السلطة السياسية لدى الفئات الغنية والحريات المدنية لدى فئات المجتمع المختلفة، إذ تفترض أن الدخل أهم الطرق للوصول إلى السلطة وممارستها، فالمال يوفر القوة والقوة توفر الحرية. ووفقًا لهذه الفرضية؛ تستخدم الفئات الغنية مواردها الاقتصادية لممارسة النفوذ السياسي بطرق مختلفة كتكوين جماعات الضغط الموالية لها، ورشوة المسؤولين الحكوميين، والمساهمة في الحملات السياسية، واستقطاب مؤسسات التخطيط ومراكز الفكر، ودعم وسائل الإعلام وغيرها من الوسائل. ولقد استند أصحاب هذا الاتجاه على أفكار" منظري القوة النسبية relative power theorists " التي تُركز على "الفعالية

وهي ممارسة لا توجد حتى عند التذرع بهذا المفهوم، ففي الواقع؛ عادة ما يكون هناك عدد أقل من تدابير حماية الحريات التي تثقل كاهل الجانب الآخر، وبدلاً من ذلك؛ يتم تحويل نقطة الارتكاز المتمثلة في التأرجح بعيدًا عن الحريات أي نحو النهاية الأمنية بحيث يمكن الحفاظ على التوازن، وهذا يُعني أن لا توجد طريقة لإيجاد التوازن المنصف للحريات، لمزيد من التفصيل انظر:

- Adelman, H. (2008), " Canada's Balancing Act: Protecting Human: Rights and Countering Terrorist Threats ", In: "National Insecurity and Human Rights: Democracies Debate Counterterrorism, Edited by Alison Brysk and Gershon Shafir. University of California Press Berkeley. PP 138-140.

السياسية" لفئات المجتمع، إذ ينخرط الناس في السياسة عندما يرون أن فرصهم في التأثير والمشاركة مرتفعة إلى حد كبير، وأن مشاركتهم ستساهم في إصلاحات سياسية للمجتمع، إلي ذلك يجادل منظرو "القوة النسبية" بأن القوة الاقتصادية النسبية للفرد هي مؤشر مهم للفعالية السياسية بناءً على فكرة أن "الفقراء لا يمكنهم التنافس في ظل تأثير الأغنياء نظرًا لسيطرتهم غير المتكافئة على الموارد الاقتصادية للمجتمع، فإن الأغنياء يثقون في قدرتهم على الفوز في المنافسات السياسية التي تعني القدرة على بث وفرض القيم السياسية"(Goodin and Dryzek, 2009, 286).

وعلى العكس من ذلك؛ فإن احتمالات النجاح الضئيلة للفقراء تثنيهم عن التنافس والتمتع بالحقوق والحريات. إلى ذلك ترى النظرية أنه " في ظل ظروف المساواة الاجتماعية تتشارك فئات المجتمع بشكل متساوي في التنافس السياسي"، وعليه تفترض نظرية القوة النسبية علاقة سببية مباشرة تمتد من عدم المساواة الاقتصادية إلى عدم المساواة السياسية(p289). فاذا افترضنا أن منظري القوة النسبية على صواب فإن أي زيادة في معدلات عدم المساواة في الدخل ستؤدي إلى زيادة التقسيم الطبقي للمجتمع فيما يختص بالتمتع بالحريات السياسية والمدنية؛ مما يؤثر سلبًا على توزيع السلطة السياسية واحترام الحريات المدنية بين الطبقات بشكل عام.

2- تأثير عدم المساواة السياسية على عدم المساواة الاقتصادية

على صعيد آخر قدم مجموعة من المنظرين عدد من الاجتهادات التنظيرية التي تحاول تفسير العلاقة بين عدم المساواة السياسية وعدم المساواة الاقتصادية، وكان على رأس هذا الفريق "منظرو النخبة السياسية" إذ انطلق أصحاب هذا الاتجاه من حُجة أساسية مفادها " أن النخب السياسية تَستخدم قوتها وتأثيرها للحصول على المزيد من الدخل والثروة بما يُؤثر سلبًا على عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع". فقد زعم "ميلز" في كتابه " قوة النخبة" أن النخبة فئة تمتلك الأكثر"have the most" بواسطة مناصبهم في المؤسسات الكبرى خاصة المؤسسات السياسية" (Mills, 1956, 9-11)، فإن السلطة السياسية وفقًا لميلز وسيلة لاكتساب القوة الاقتصادية وليس العكس. كما استدل "دومهوف" إلى التأثير السياسي للنخب على طريقة توزيع موارد المجتمع وكيفية تعظيم مواردهم الاقتصادية، ووفقًا لذلك؛ يُمكن النظر إلى التوزيع العام للموارد الاقتصادية داخل المجتمع على أنه النتيجة الأكثر وضوحًا لطريقة عمل السلطة السياسية وبهذه الطريقة فإن عدم المساواة السياسية تسبق وتؤدي إلى عدم المساواة الاقتصادية (Domhoff, 2006, 13).

وبنفس المنطق يَرى بعض مُنظري هذا التيار جانبًا إيجابيًا للمنافسة السياسية الفعالة، فكلما كان الفقراء في المجتمع أكثر تنظيمًا وتأثيرًا سياسيًا أصبح توزيع الدخل أكثر إنصافًا، حيث تعمل عوامل مثل كثافة النقابات وإقبال الناخبين وقوة الأحزاب السياسية على تعزيز سياسات إعادة التوزيع والتي بدورها تقلل من عدم المساواة في الدخل (Bartels, 2016, 32). وفي هذا السياق نلاحظ أن العلاقة بين عدم المساواة الاقتصادية والسياسية علاقة متبادلة وليست متضادة، فإذا كانت القوة الاقتصادية تُولد القوة السياسية فإن القوة السياسية تُعزز وتزيد من القوة الاقتصادية، وفي هذا الشأن يشير "زينغاليس" إلي ما أسماه "حلقة ميديتشي المفرغة Medici vicious circle" حيث يتم استخدام المال لاكتساب السلطة السياسية ثم يتم استخدام السلطة السياسية لاكتساب المال كتعزيز متبادل، ومع ذلك يعتبر "زينغاليس" عدم المساواة الاقتصادية بمثابة القوة الدافعة لتلك الحلقة (Zingales, 2008, 119-120).

3- التأثير الإيجابي لعدم المساواة الاقتصادية على عدم المساواة السياسية

يختلف بعض المفكرين حول التأثير السلبي لعدم المساواة الاقتصادية على القيم السياسية، فقد قدم مُنظري الصراع منظورًا جديدًا لتلك العلاقة التي قد تنتج تأثيرًا إيجابيًا، فإنهم يقدمون فرضية بديلة تركز على التأثير الإيجابي لعدم المساواة في الدخل الذي يؤدي إلى مستويات أدنى من التقسيم الطبقي على صعيد القيم المدنية والسياسية؛ مما يؤثر بشكل إيجابي على توزيع السلطة السياسية واحترام الحريات المدنية بين الأغنياء والفقراء. وأن عدم المساواة الاقتصادية هي محرك أساسي للنتائج السياسية الإيجابية خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية المنصفة النابعة من زيادة عدد المواطنين الناشطين سياسيًا في كل طرف من طرفي توزيع الدخل (Meltzer and Richard, 1981, 914-927). فوفقًا للنُهج القائمة على الصراع يتمتع الأغنياء والفقراء بتفضيلات غير متوافقة تدفعهم إلى العمل السياسي، ومع اتساع الهوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء تتباعد تفضيلاتهم السياسية فيزداد الفقراء عنفًا في مطالبهم بإعادة التوزيع وعدم الاستغلال الاقتصادي بينما يعارض الأثرياء هذه المطالب بكل الأدوات والأساليب (Acemoglu, Bautista, and Robinson, 2008, 187-201).

ثالثًا: المقاربات النظرية للعلاقة بين التعددية الثقافية والحريات المدنية

لقد احتوت العلاقة بين التعددية الثقافية والحريات المدنية العديد من الاختلافات، فكثيرًا ما اختلف أنصار التعددية الثقافية مع بعضهم البعض حول معنى التعددية الثقافية عند الحديث عن الحريات العامة؛ كذلك حول المزاعم المختلفة لتأثير التعددية الثقافية والعرقية على المجتمع المدني، ولقد هيأت تلك الاختلافات لظهور رؤيتين رئيسيتين للتعددية الثقافية: الرؤية الأولى تعكس ما قدمه " جون رولز" عن "الليبرالية السياسية أو " الديمقراطية السياسية"، والرؤية الثانية تَستند على ما قدمه " تشارلز تيلور Charless Taylor" عن " سياسة الاختلاف".

بداية تسعى "الليبرالية السياسية" كما قدمها رولز إلى بناء مجتمع يُتيح لذوي القيم المختلفة العيش في حالة احترام متبادل للحقوق والحريات الأساسية من قِبل بعضهم البعض، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يدعم الجميع في المجتمع فكرة الديمقراطية الليبرالية التي تكفل الحقوق والحريات الأساسية لكل مواطن وذلك في إطار نظام من المؤسسات النيابية والديمقراطية. ويتضح من ذلك؛ أن رؤية رولز للتعددية الثقافية تشير إلى أن المجتمعات ذات الثقافات المختلفة والإثنيات المتنوعة ينبغي عليها أن تتيح ازدهار تلك الثقافات بشرط أن تكون في إطار التزام قوي بمجتمع وطني مشترك National Community يقوم على معايير وقواعد مشتركة تحمي الحريات والحقوق الأساسية لجميع الأشخاص، وعليه يفترض رولز الانحياز إلى المجتمع الوطني عن تدعيم الحريات المدنية للإثنيات المختلفة إذا تعارضا بعضهما البعض (Rawls, 1993, 318-323).

أما الرؤية الثانية التي نشير إليها بسياسات الاختلاف Polities Of Diversity كرؤية للتعددية الإثنية والثقافية فتقر بأن المجتمع يتألف من مجتمع وطني بمعايير مشتركة يتبعها جميع المواطنين، ولكنها في نفس الوقت غير قادرة على تقويض المجتمعات الفرعية المختلفة أو التغلب عليها وذلك ما يمثل التنوع في الحياة داخل المجتمع، ومن ثم فيمكن للمجتمعات الفرعية أن تعتنق تقاليد وقيم خاصة بها مميزة عن الجماعات الأخرى (Taylor,1994 , 38-39). ويتضح من ذلك؛ أن رؤية تيلور أو ما أسماه "سياسة الاختلاف" تؤكد على تدعيم حريات الجماعات الفرعية وهويتها الفريدة حتى إذا تعارضت مع معايير المجتمع الوطني [5].

[5] يُعتبر حالة إقليم " الكيبك" في كندا أحد الأمثلة الواقعية التي تعبر عن التوترات الموجودة بين مجتمع وطني وثقافات فرعية، ويمكن الاستعانة بها لفهم المنظورين المتعارضين حول التعددية الثقافية، فمن بين الجهود المبذولة في سبيل المطالبة بهوية ثقافية متميزة عن باقي الدولة سعى مواطنو الكيبك إلى جعل اللغة الفرنسية اللغة الأساسية للإقليم على

من جهة أخرى اختلفت الرؤيتان السابقتان حول مدى التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ففي الليبرالية السياسية عند رولز نجد الدولة ملزمة مسبقًا بحماية الحريات الأساسية للمواطنين وهذا ما يجسده التطبيق الموحد للقواعد الذي يُحدد مجموعة الحقوق والحريات دون استثناء، حيث تساند الدولة حق الفرد في اختيار مفاهيمه عن الحياة بشكل متساو من خلال تأمينها للحريات المدنية كحرية التنظيم والفكر والديانة والاعتقاد، وعليه تظل الدولة "محايدة Neutral" وفقًا لرؤية الليبرالية السياسية أمام المفاهيم المختلفة عن الحياة بما في ذلك حرياته المدنية كحرية التعبير عن الرأي أو التحدث في شؤون إقليم معين أو تكوين مؤسسات مجتمع مدني قائمة على مفهوم الإثنية أو ثقافة محددة (Delue and Timothy Dale, 2009, 741). وعلى عكس ما سبق؛ فإن رؤية تيلور حول التعددية الثقافية وسياسة الاختلاف تُؤيد ضرورة تدخل الدولة في تدعيم والمحافظة على التفوق الثقافي لإثنية معينة، فوفقًا لرؤيته؛ على الدولة ألا تستبعد الحقوق والحريات المدنية للأقليات العرقية كحرية الديانة والحق في حرية التعبير وغيرها عند الترويج للمصالح الوطنية (742).

خُلاصة القول في هذا المقام؛ أن الفرق الرئيس بين سياسة الاختلاف عند تيلور ومقاربة التعددية الثقافية عند رولز أو أنصار الليبرالية السياسية يتمحور حول "شدة الالتزام" بعدد كبير من الحقوق والحريات الفردية، حيث يؤكد الليبراليون السياسيون على إعطاء الأولوية للمعايير الوطنية على الحقوق والحريات الفردية؛ في حين يعتبر تايلور أكثر استعدادًا لإرخاء معايير الاستقلالية الفردية التي تختلف عن تقاليد جماعات ثقافية وإثنية معينة؛ خاصة إذا كان الأمر يتعلق بحرية الاعتقاد أو التفكير أو تكوين مؤسسات مدنية لتلك الإثنيات. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك أرضية مشتركة بين تلك الرؤيتين تتحدد في أجندة الحقوق والحريات الأساسية والتأكد على احترام الاختلاف في إطار الحقوق الجماعية من جهة والهوية الجماعية من جهة أخرى [6].

الرغم من أن الإنجليزية لغة سائدة في المجتمع الوطني الكندي، وعليه مررت السلطات تشريعًا يمنع المواطنين المتحدثين الفرنسية كلغة أولى وكذلك المهاجرين من إلحاق أطفالهم بمدارس إنجليزية ويسمح نص التشريع للكنديين فقط من الكيبك المتحدثين الإنجليزية كلغة أولى أن يلحقوا أطفالهم بتلك المدارس، ويشير تايلور في هذا الشأن أن هذا القيد يسير ضد الحقوق الأساسية الممنوحة لجميع المواطنين في ظل الميثاق الكندي لحقوق الإنسان والحريات عام 1982م. لمزيد من التفصيل أنظر: Tyalor, Op.cit, pp 54-55

[6] جدير بالذكر أن مسألة الهوية الجماعية ترتبط بها إشكالية خاصة بأسلوب دمج الإثنيات والثقافات المختلفة، ففي أغلب الأحيان كان يستوجب على عرقية معينة أن تؤكد على هويتها كجزء لا يتجزأ من هوية الجماعة ككل وإن احترام حقوق وحريات تلك الأثنية لا ينبع من كونها جماعة مستقلة تستحق الاحترام بعيدًا عن الهوية الكلية، فعلى سبيل المثال؛ لم

والخلاصة؛ على الرغم من أن التعددية الثقافية والإثنية تُعتبر عائقًا في طريق الديمقراطية في بعض المجتمعات وبشكل أخص في الدول الآخذة في النمو؛ إلا أن هذا يَكمن في جانب الحقوق السياسية خاصة فيما يتصل بكيفية تداول السلطة؛ أما فيما يتصل بجانب الحريات المدنية فإن التعددية الثقافية والاثنية لا تشكل خطورة بالمعنى الكامل، بل في بعض الأحيان تشكل حافزًا لاحترام تلك الحريات وهذا ما ترجمته بعض الدول الديمقراطية الغربية من خلال سياسات التعددية الثقافية واحترام ثقافة التنوع والاختلاف.

المبحث الثاني

المحددات الأمنية وتراجع الحريات المدنية

يَعرض هذا المبحث لأهم العوامل التي لها صِبغة أمنية ويرى عَدد من الباحثين أنها تؤثر على طبيعة النظام السياسي من حيث كَونه يحترم الحريات المدنية أو لا. معظم هذه العوامل لها طبيعة أمنية بالأساس؛ كالهجمات الإرهابية وتشريعات مكافحة الإرهاب ومعدلات العنف والجريمة في الدولة.

أولًا: الهجمات الإرهابية

سَبق وتناولنا في المبحث الأول العلاقة الجدلية بين قيمتي الأمن والحرية والتوازن بينهما في ضوء ما يستجد من تهديدات أمنية، وفي هذا المقام نركز بشكل أكبر على الحجج النظرية (Theoretical Arguments) والتحقيقات الامبريقية (Empirical Statements) التي قامت بفحص تلك العلاقة. وبالانتقال إلى الدراسات التي حاولت أن تفحص التأثيرات المختلفة للأعمال الإرهابية على الحريات المدنية؛ فيُلاحظ أنها تأتي منقسمة إلى نوعين أساسيين: الأول جاء عقب شروع أغلب الدول في استصدار تشريعات تختص بمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001م وماهية التأثيرات المختلفة لتلك التشريعات السريعة وغير المدروسة جيدًا على الحريات المدنية، وهذا النوع سيتم تناوله بالتفصيل في المحدد التالي، أما النوع الثاني؛ فيتحدد في الدراسات

يحصل الأمريكيون من أصول أفريقية على احترام حرياتهم في الولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد اعترافهم بأن هويتهم جزء لا يتجزأ من الجماعة الأمريكية ككل، لمزيد من التفصيل انظر: -

Anthony, A. (1994), "Identity, Authenticity, Survival Multicultural Societies and Social Reproduction", Multiculturalism, edited by Amy Guthmann, (Princeton,NJ: Princton University Press), pp 149-156.

الأمبريقية التي استهدفت فحص وتفسير العلاقة بين الأعمال الإرهابية والحريات المدنية خاصة فيما يتعلق بمسألة المقايضة بين قيمتي الحرية والأمن؛ وقد انقسمت على نفسها إلى دراسات اعتمدت على أسلوب الاستبيانات مع تأطير نظري متواضع؛ وأخرى استهدفت تأثير المتغيرات بشكل مباشر على الحريات المدنية مع تدعيم قوي لحجج متنوعة لها وجاهتها النظرية.

لقد حاولت بعض الدراسات قياس تأثير الأحداث الإرهابية على الديمقراطية والحريات المدنية، من خلال طرحها بعدًا نفسيًا واجتماعيًا، حيث قدم بعضها حجة تذهب إلى؛ أن على الرغم من مستوى الوعي الذي يتحلى به مجتمعات الدول الغربية إلا أن تلك المجتمعات غير محصنة من هجمات التلاعب الثقافي والنفسي الذي تقوم به النخب السياسية من خلال وسائل الإعلام خاصة بعد الأحداث الإرهابية؛ وهذا ما قد يفقدهم بعضًا من حرياتهم وواجباتهم المدنية (Manwell, 2010, 848-884). فمن خلال استنهاض المعتقدات -الموجودة مسبقاً- لدى الشعوب الغربية والتي تكونت إبان الحروب التاريخية؛ كتصورات العنف والاستهداف والطمع؛ إذ يمكن أن تستغل النخب السياسية حالة عدم التسامح السائدة بين المواطنين تجاه المجموعات الأخرى بهدف المقايضة لبعض الإجراءات المتعارف عليها في الدول الليبرالية نظير مزيد من الأمن والاستقرار (853-857).

واعترافًا بما للأحداث الإرهابية من خطورة على السمات الليبرالية المتعارف عليها في النظم الغربية؛ فقد شَرع العديد من الباحثين في تقديم أنماط واستراتيجيات لهذه العلاقة. فالبعض اختبر عدد من الفروض العملية التي تذهب إلى العواقب السلبية للأعمال الإرهابية على الديمقراطية عمومًا والحريات المدنية خصوصًا؛ حيث شكلت الأحداث الإرهابية المتتابعة مرحلة غير مسبوقة استجابت لها حكومات الدول واستصدرت مجموعة من القوانين تهدف إلى المحافظة على الأمن القومي وحماية مجتمعاتها، غير أن سعي العديد من الحكومات لتعزيز أمنها القومي قد أسفر عن اتهامات تزعَم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان وتقويض للحريات المدنية في تلك الدول (Kossowska, 2012, 245).

لقد أوضحت بعض هذه الدراسات ثلاث مراحل يمكن من خلالهم تقويض الحريات المدنية في أوقات الهجمات الإرهابية تبدأ باستخدام صلاحيات الطوارئ؛ ثم إنشاء جهاز أمني قمعي؛ ثم استحضار أسلوب شعبوي للسياسة يضمن استمرار مسألة مقايضة الحرية والأمن، وأن هذه المراحل

تظل مستقرة كلما انخفض التسامح السياسي للمواطنين وضعفت مؤسسات المجتمع المدني (249). غير أن من ضمن نتائجها ضرورة الربط بين تزايد القيود المفروضة على الحريات المدنية الناتجة عن التهديدات الإرهابية والسياق الثقافي، فقد أشارت الدراسة أن عينة "المملكة المتحدة" تظهر أن خطر الإرهاب يُدعِم من فرص قبول قيود الحريات المدنية، ولكن بين الأشخاص الذين لديهم معتقدات استبدادية فقط؛ على عكس ما جاء في نتائج عينة "إسبانيا"، ووفقًا لتفسير كُتاب الدراسة؛ فإن الاختلافات في المناخ الاجتماعي والسياسي بين الدول وكذلك المتغيرات الثقافية تعمل على تباين فرص قبول تقويض الحريات المدنية (256-254).

لكن دراسة أمبريقية أخرى استهدفت حسم تلك العلاقة التي اعتبرها البعض غير واضحة؛ فقد قُدمت هذه الدراسة مؤخرًا كتحليل بَعدي Meta-Analysis [7] يدمج نتائج تأثير التهديدات المتصورة على دعم القيود المفروضة على الحريات المدنية من عام 1997م حتى 2019م والذي يتضمن 163 تقديرًا لحجم التأثير من 46 مقالة مختلفة تضم 91716 مشاركًا. وتتساءل الدراسة عن أسباب التناقضات في النظم الديمقراطية الراسخة؛ كقضية الحجاب في فرنسا، وقضية فصل العائلات المهاجرة على الحدود الأمريكية المكسيكية والتي قد يكون متعارف عليها في نظم قمعية أخرى؛ وعليه رصدت الدراسة الأنواع المختلفة للتهديدات باعتبارها أكثر المتغيرات التي طرحها الباحثون والتي تفسر التراجع في الحقوق والحريات المدنية (Hallahan, et al, 2020, 1-33).

لقد حددت الدراسة نوعين رئيسيين للتهديدات التي تؤثر على الحريات المدنية: النوع الأول يتعلق بالتهديدات الثقافية والدينية واللغوية وعدم الاستقرار السياسي وانخفاض الشعور بالحماية الاجتماعية؛ ويطلق عليه "التهديدات الرمزية Symbolic"، أما النوع الثاني فيتعلق بالتهديدات الأمنية بنوعيها الخارجي والداخلي ويطلق عليه "التهديدات الواقعية Realistic"، غير أن تصاعد

---

[7] يرتكز التحليل البعدي" Meta-Analysis" على تحليل كم كبير من الدراسات السابقة في موضوع مُحدد وتساؤل مُعين، إذ يقوم بتحديد الوزن النسبي لأهمية كل دراسة في التحليل ونسبة التباين الإحصائي والموثوقية لكل دراسة "Heterogeneity Ratio"، إلى ذلك يُوضح تقدير مجال الثقة لكل دراسة على حِدة وحجم التأثير العام لنتائج التحليل الإحصائي البعدي، ويستهدف هذا النوع من التحليلات حل التناقضات بين الدراسات وكذلك تحديد الثغرات وتقدير الأدلة الأكثر حيادية. جدير بالذكر أن استخدام هذا التحليل في العلوم الاجتماعية -خصوصًا العلوم السياسية- يُعد من أحدث الأساليب التي بدأ يستخدمها المتخصصون مؤخرًا على خلاف ذيوع استخدامه في العلوم الطبيعية. للتفصيل انظر: -

- Aberson, C. "Indirect effects of threat on the contact–prejudice relationship: A meta-analysis", (Social Psychology), Volume 50, Issue 2, March 2019.

موجة الإرهاب الجديدة أدى إلى ظهور نوعًا ثالثًا من التهديدات تمس حياه المواطنين وذويهم قد أعتبره أغلب الباحثين أهم التهديدات الأمنية (p2).

لقد أظهرت نتائج التحليل البعدي أن حجم التأثير النابع من التهديدات عمومًا يختلف عند النظر إلى أي حقوق وحريات يتم قيدها، فعند النظر إلى حقوق وحريات المواطنين يظل تأثير التهديدات الإرهابية منخفضًا مقارنة بالنظر إلى حقوق وحريات غير المواطنين، وعليه حركت هذه النتيجة النقاش حول الحريات المدنية نحو اعتبارات أكثر لنظرية " الهوية الاجتماعية"؛ وفي هذا الشأن طرحت ثلاث مرتكزات أساسية عند تناول وفحص تلك العلاقة هي كالتالي: –

1- أن قياس قوة التهديدات الإرهابية –كميًا– قد يشكل متغيرًا أساسيًا لتحديد مستوى القيود المتوقعة على الحريات المدنية.

2- أن هناك ضرورة لوضع حدودٍ فاصلة تميز بين نطاق المواطن وغير المواطن؛ لا سيما أن معيار الجنسية "Nationality" لا يعبر بصدق؛ خاصة أن هناك أعدادًا كبيرة من المهاجرين لم يتم تجنيسهم ومع ذلك تم دمجهم بشكل كامل أو تمييزهم في المجتمعات الأجنبية إيجابيًا.

3- ضرورة عزل أثر التنوع الثقافي والتاريخي الذي يأتي مع تطور هوية المواطن؛ لكي نتعرف على حدود التمايز في داخل المجموعة نفسها.

لا شك أن هناك من الباحثين من تنبه للضروريات السابقة؛ وعليه قاموا بدراسة مجموعات من الدول تتقارب في الخصائص والمتغيرات الأخرى؛ فقد أدى انتشار الدراسات النظرية والاستقصائية التي ركزت على العلاقة بين الهجمات الإرهابية وأبعاد الديمقراطية إلى تطوير دراسات ذات منهجيات أمبريقية متقدمة؛ تتيح المقارنة بين الدول وتطرح تفسيرات أكثر موثوقية في شأن تلك العلاقة.

فهناك دراسات بحثت في العوامل الرئيسة التي تتنبأ بالسياسات القمعية للدول؛ مع التركيز على العلاقة بين الهجمات الإرهابية وانتهاك الدولة للحقوق المدنية والسياسية، خاصة الاعتقالات واسعة النطاق دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وحالات الاختفاء القسري للمتهمين، والتعذيب، والعقُوبات الجماعية مثل إغلاق المنازل؛ وتقييد الحريات المدنية كحرية الحركة أو الكلام أو التجمع (Schwartz, 2014, 294 –317). وهنا تجدر الإشارة إلى خط الاتجاه العام للهجمات الإرهابية التي تم رصدها وفقًا للمؤشرات الدولية؛ كما مبين في الشكل رقم (3).

شكل رقم (3)

خط الاتجاه العام للهجمات الإرهابية وفقًا للمؤشر

العالمي للإرهاب لمجموعة دول ديمقراطية راسخة، " GTI " (2006-2019)

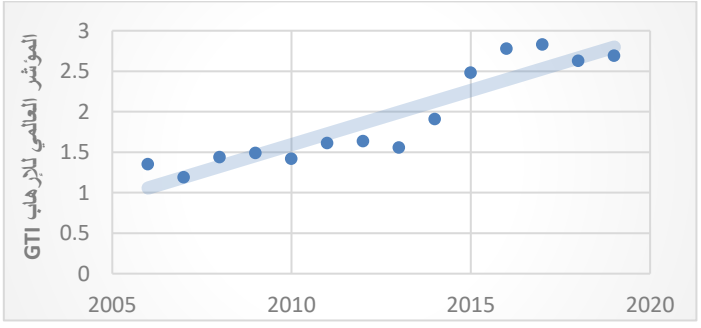

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا على بيانات تقرير "GTI, Index 2020"

ويشير خط الاتجاه العام للهجمات الإرهابية أن أغلب الدول الديمقراطية شهدت أحداث إرهابية متتالية؛ مما يُعد مؤشرًا على التهديدات الأمنية للدولة والمجتمع معًا والتي آلت أن تؤثر سلبًا على العلاقة بينهما وهذا ما تناولته العديد من الدراسات وثيقة الصلة بالموضوع. إذ اعتمدت أغلب تلك الدراسات على الحجج الوقائية، وكانت نتائجها الأمبريقية تؤكد التأثير السلبي للأعمال الإرهابية على الحقوق والحريات على مختلف الدول، ومع ذلك؛ تشير دراسات الحالة؛ أن الدول لا تستجيب دائمًا بنفس الطريقة وبنفس الدرجة من القمع، كذلك قد ما تختلف مستويات القمع داخل نفس الدولة في فترات مختلفة. ولقد قدم علماء السياسة محاولة لتفسير هذا الاختلاف؛ فالبعض ادعى أن مستوى الفساد السياسي أو الحروب الأهلية قد يفسرا هذا التباين كذلك تأثيرات العولمة أو التقاليد الثقافية أو العدوى الدولية جميعها تعتبر بمثابة متغيرات تفسيرية إضافية لم يغفلها، ولم تظهر أغلب الدراسات تغير كبير في النتائج عندما قاموا بفحص المتغيرات البديلة للإرهاب.

قد تكون نتائج تلك الدراسات منطقية إلى حد كبير كونها تتناول عددًا من الدول تختلف معدلات الديمقراطية بها، فتصنف ما بين؛ ديمقراطيات راسخة، وديمقراطيات حديثة، وأخرى قمعية، لكن ماذا عن الدول التي تتقارب معدلات الديمقراطية فيما بينها؟ وهل تمثل شدة وكثافة الأعمال الإرهابية متغيرات قد تفسر التباين في معدلات الحريات المدنية في الديمقراطيات الراسخة؟ في هذا الصدد تأتي دراسة " Lance Hunter" في مقدمة تلك الدراسات.

ينطلق "هانتر" من ادعاء المُنظّر السياسي "كارل شميت"؛ بأن "عندما تواجه دولة ديمقراطية أزمة تهدد بقاءها فإنها ستتعامل معها بالوسائل الديمقراطية إن أمكن؛ وبغير الديمقراطية إذا لزم الأمر" (Schmitt, 2006, 41). بالإضافة إلى ادعاء العديد من الدراسات بأن التهديدات الأمنية للدولة غالبًا ما تزيد من القوة القسرية لقادة الحكومة في كل من الدول الديمقراطية والاستبدادية والتي يمكن أن تقوض الحقوق السياسية والحريات المدنية (Hunter, 2016, 167–168). فعلى غرار ما قدمه المنظرون السياسيون المعياريون – كما سبق وأشرنا– أكد التجريبيون على أن الحرب، والاضطرابات المدنية، والأزمات الاقتصادية والسياسية، والهجمات الإرهابية، والصدمات الخارجية الأخرى، جميعها تعزز قوة السلطة التنفيذية وتهدد السياسات الدستورية وتضر بالمؤسسات الديمقراطية، علاوة على ذلك؛ تذهب دراسات أخرى إلى أن حالات الطوارئ داخل الدول قد تهدد الممارسات الديمقراطية التقليدية وتضعف الضمانات المؤسسية، ومساءلة الحكومة، وضمان الحريات المدنية وسيادة القانون (Owens and Pellizo, 2010, 1).

أما الحجة الثانية التي استند إليها "هانتر" فتمثلت في أن الإرهاب ينتج عنه تغيرات سلوكية لدى الأفراد تجعلهم أكثر قبولًا للسياسات الحكومية القسرية التي قد تقيد الحريات الفردية، فالأحداث التي تجعل الأفراد يُدركون أن بيئاتهم مهددة بشكل متزايد تنتج تغيرات سلوكية، ونفسية لدى الأفراد تؤدي بهم إلى تقارب أكبر للممارسات الاستبدادية، وإعطاء قيمة أكبر لمصادر السلطة (Hunter, 2016, 169).

خلاصة القول؛ مهما كانت أوجه الاختلاف في المنهجية التي تقوم عليها الدراسات السابقة؛ فإن المحصلة النهائية تجعلنا أمام مجموعة من الحجج النظرية التي تتسم بوجاهاتها التفسيرية بخصوص تأثير الأعمال الإرهابية على الحريات المدنية في النظم الغربية.

ثانيًا: تشريعات مكافحة الإرهاب

لقد أثارت هجمات 11 سبتمبر 2001م موجة كبيرة من تشريعات مكافحة الإرهاب، فقد أقرت معظم الدول تدابير جديدة لمكافحة الإرهاب خلال العقد الأول من الألفية الجديدة بدعم من الولايات المتحدة وضغط من مجلس الأمن الدولي بعد صدور قرار 1373 بعد ثلاثة أسابيع فقط من هجمات 2001م داعيًا جميع الدول إلى اتخاذ تدابير لمكافحة التهديدات الإرهابية (Shor, 2019, 204–205).

لقد أصبح الإرهاب نوعًا خاصًا من الجرائم التي تؤثر على مخاوف الأمن القومي للدولة خاصة في الديمقراطيات الليبرالية، وعلى هذا النحو يمكن لتلك الدول بشكل شرعي ومُبرر أن تُطور قوانين خاصة للتعامل مع الإرهاب وأن تشدد إجراءات العدالة الجنائية. والسؤال هنا؛ ما إذا كان يستدعي ذلك مثل هذه القسوة من إجراءات من جانب الدولة بحيث يُمكن المساومة على الإجراءات القانونية الواجبة والحد الأدنى من الحريات والحقوق المدنية نظير الحد من الهجمات الإرهابية. وعليه استهدفت العديد من الدراسات الإجابة عما إذا كانت قيم الحقوق والحريات المدنية –كقيم مركزية في الديمقراطيات الليبرالية– مضمونة في ظل تزايد التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب، اغلب تلك الدراسات حاول الوقوف على أهم الثغرات القانونية التي من خلالها يمكن أن تُعدل أو تُلغى مواثيق حقوق الإنسان سعيًا وراء أهداف مجتمعية تعويضية كحماية الأمن القومي وقد خلصت إلى أن على الرغم من محاولة الأنظمة التشريعية لاتخاذ نهجًا قانونيًا يوازن بين الحريات والاعتبارات الأمنية؛ إلا أن تأثير أغلب تلك التشريعات قد أضر بالعديد من الحقوق والحريات المدنية(Golder, and Williams, 2006, 44–45). وقد حصرت تلك الدراسات عدد من الأسباب تؤدي لهذه النتيجة؛ كسرعة تشريع القوانين التي جاءت نتيجة شدة الأحداث الإرهابية، بالإضافة إلى غياب التفاهمات المقبولة للمبادئ القانونية لبعض الحريات المدنية كتكوين جمعيات وحرية التعبير (Epifanio, 2011, 399).

وما يهمنا في هذا السياق أن أغلب هذه الدراسات استخلص مجموعة سمات مشتركة للتشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب بعد مقارنات عدة لدول تتشابه في تراثها ونظامها القانوني كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا ونيوزيلاندا وأستراليا، اتسمت بالآتي:

1- أن أغلب تلك القوانين لها سمة تفاعلية؛ أي جاءت بعد أحداث إرهابية جسيمة.

2- أن أغلبها اتسمت بسرعة تشريعها وإقرارها.

3- جاءت كاستجابة للضغوط الدولية وخاصة قرار 1373 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 28 ديسمبر 2001م والذي يطالب دول العالم باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية.

4- كل التشريعات التي لحقت أحداث 11 سبتمبر كان هدفها فرض عقوبات جنائية جديدة وزيادة سلطات الأجهزة الأمنية والمخابراتية لتحقيق الأمن القومي.

5- غياب التفاهمات المقبولة للمبادئ القانونية الأساسية لبعض الحريات المدنية كتكوين جمعيات وحرية التعبير وعدم الاعتقال إلا بعد محاكمة عادلة.

6- عدم الوقوف على حدود سلطات وصلاحيات جهات التحقيق.

لقد مهدت تلك الدراسة لظهور أساس جديد يتمحور حول ضرورة الاعتراف بالتأثيرات السلبية للتشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب على الحقوق والحريات والإعلان عن تلك التأثيرات بدلًا من استبعاد القيود التشريعية الجادة في هذا الشأن، ومن ثم أنصب اهتمام عدد من الباحثين بدراسة العلاقة بين تشريعات الإرهاب والحريات المدنية في حالات بعينها. في هذا السياق قدم "Marti Salvador" دراسة تفحص مدى توافق الإطار القانوني والممارسات الخاصة بمكافحة الإرهاب مع الحريات والحقوق المدنية في إسبانيا بعد انتقالها الديمقراطي ومواجهة الدولة لحركات عنيفة في إقليم "الباسك" كحركة ""Euskadi Ta Askatasuna المعروفة باسم "حركة تحرير الباسك ETA". يسوق سلفادور عدد من الأسباب التي أدت إلى هذا التأثير السلبي أهمها: قِصر تاريخ احترام القيم الليبرالية الإسبانية، وتسييس لغة الخطاب السياسي وممارسات مكافحة الإرهاب لأغراض حزبية وانتخابية (Salvador, 2008, 118-136).

وعلى نحو متقارب قدم "Wolfgang S. Heinz " دراسة تفحص تلك العلاقة في ألمانيا، لكن على الرغم من تقارب التاريخ الديمقراطي والإرث الاستبدادي لكل من ألمانيا وإسبانيا؛ إلا أن ألمانيا أظهرت نموذجًا مختلفًا عند بناء إطار تشريعي خاص بمكافحة الإرهاب يتميز بالتوازن مع القيم الليبرالية المكتسبة منذ إعادة توحدها في 1990م، وكان أهم ما يميز تلك التجربة نجاحها في التأقلم مع العوامل السببية Causal Factors وأهمها؛ تصور الدولة والجمهور لتهديدات الإرهاب Perception of Threat، تأثير المعايير الدولية Influence of International Norms، التجارب القانونية السابقة legal lessons of history، بالإضافة إلى تدعيم قيم المساءلة Accountability (Heinz, 2008, 157-188).

يحاول "هاينز" أن يُبرهن على حجة أساسية تذهب إلى أن معيار نجاح تشريعات مكافحة الإرهاب في تفادي انتهاك قيم الحريات المدنية لا يَكمن في المدى الزمني للتجربة الديمقراطية؛ إنما يكمن في قدرة الدولة على بناء إطار مؤسسي لمكافحة الإرهاب يتميز بوجود أدوات قوية ويأخذ في الاعتبار معايير الشفافية والمساءلة. قد يكون ما طرحه هاينز منطقي إلى حد كبير ويمثل أيضا

نموذجًا للتوازن، وبطبيعة الحال سيكون الأمر أكثر توافقًا إذا ما طبقتها دولة ذات تجربة ديمقراطية عريقة. لكن هل يمثل كثافة الأعمال الإرهابية متغيرًا جديدًا قد يجعل الدولة تبتعد عن فكرة التوازن وتتخلى شيء فشيء عن مبادئ المساءلة بهدف الأمن العام؟ وتمثل كندا نموذجًا لهذه الحالة حيث تمثل كندا والكنديون أهدافًا للجماعات الإرهابية فقد مرت بهجمات إرهابية عديدة ومحاولات متكررة لمهاجمة تجمعات مدنية من قبل جماعات إرهابية دولية وأخرى راديكالية انفصالية كجبهة تحرير" الكيبك" (Adelman, 2008, 137-142).

لقد أبرز المنتقدون للقوانين الكندية الخاصة بمكافحة الإرهاب أن بعضها جاء على عجل [8]؛ كقانون مكافحة الإرهاب ديسمبر 2001 والذي شمل بنودًا عديدة تتعارض مع ميثاق الحقوق والحريات الكندي، بالإضافة إلى زيادة سلطات المراقبة الخاصة بالشرطة وتجاوزات قضائية، على سبيل المثال ظل يُعرف العمال المضربين بشكل غير قانوني أو المعارضين المسلحين بأنهم إرهابيون؛ مما أسماه بعض المنتقدين تهديد للحياة الترابطية في كندا (Cossman, 2001, 21).

بشكل عام إذا ما قارنا تدابير مكافحة الإرهاب في الدول الديمقراطية يتبين أن هناك اتجاه عام يُعبر عن الممارسات غير المتوازنة بشأن مكافحة الأعمال الإرهابية، وأن ثمة أضرار لا بد أن تؤثر – بنسب متفاوتة– على الحريات المدنية. فقد سهلت تشريعات مكافحة الإرهاب تجاوزات سلطات إنفاذ القانون في حق بعض الحريات المدنية كحرية التجمع والحركة وأشكالاً مختلفة من الاحتجاج السياسي للمعارضة في عدد من الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إلى ذلك فثمة اقتناع من جانب قطاع عريض من السياسيين والإعلاميين والمفكرين أن أوقات الطوارئ ينبغي السماح للدولة بتقليص حريات البعض بهدف الحفاظ على أمن الجميع؛ وأن هناك ضرورة لتقليص بعض الحريات كحرية التجمع والتعبير وبعض حقوق الخصوصية مع ضرورة الحفاظ على الحقوق الأساسية كالحق في التحرر من التعذيب(Shor, Baccini, Tsai, 2017, 2-7).

---

(8) خلصت بعض الدراسات التي استخدمت المنهج التجريبي إلى أن أهم أسباب تشريع الدول لقوانين مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر هو وجود تشريع في دول الجوار وليس وجود تهديد أمني لها، أما فيما قبل أحداث 11 سبتمبر كان وجود المنظمات الإرهابية أهم أسباب تشريع قوانين مكافحة الإرهاب. فوفقًا لدراسة أجرتها " Elena Pokalova"؛ تبين بالمقارنة؛ أن هناك ازدياد لعدد الدول التي استحدثت تشريعات لمكافحة الإرهاب إلى 109 دولة عقب أحداث 11سبتمبر رغم انخفاض عدد الهجمات الإرهابية بشكل كبير، لمزيد من التفصيل انظر:

- Pokalova, E. (2015), " Legislative Responses to Terrorism: What Drives States to Adopt New Counterterrorism Legislation?", (Terrorism and Political Violence review, 27:3, 2015), pp 474-496 http://dx.doi.org/10.1080/09546553.2013.809339 .

خلاصة القول هناك مجموعة من الحجج النظرية والأمبريقية تُدعم القول بأن تشريعات مكافحة الإرهاب تؤثر سلبًا على الحريات المدنية بمختلف أنواع الدول بغض النظر عن تاريخ الدولة من الديمقراطية أو القمع.

ثالثًا: معدلات العنف والجريمة

لم يكن تشريعات مكافحة الإرهاب المتغير الأخير محط أنظار الباحثين والكُتاب؛ ففي شأن متصل بطبيعة المجتمعات والعنف السياسي على وجه الخصوص قدم عدد من الباحثين محاولات لتفسير ظاهرة تراجع الحريات المدنية في إطار عوامل أمنية أخرى. فعلى الرغم من صعوبة توقع أي ارتباط بين الجريمة العنيفة وقمع الدولة في النظم الديمقراطية؛ خاصة وأن مؤسساتها السياسية تقيد السلوك القمعي للقائمين على السلطة وكذلك القيم الديمقراطية التي تسهل الآليات غير العنيفة لحل النزاعات وهذه أمور متعارف عليا في النظم الديمقراطية؛ إلا أن هذه الثوابت قد تَعرضت لإعادة النظر من قِبل بعض الباحثين.

لقد حاولت بعض الدراسات تقديم تبريرًا نظريًا للتأثيرات السلبية لمعدلات العنف على احترام الحقوق والحريات في النظم الديمقراطية، وقد استندت هذه التبريرات على حجج أساسية أهمها؛ أن المستويات المرتفعة من جرائم العنف تؤدي إلى تدهور السلامة العامة؛ وبالتالي من المرجح أن يطلب المواطنون من الحكومة أن تقود سياسات قمعية ضد الجريمة والمجرمين؛ أي تطبيق سياسة "اليد الثقيلة Heavy Hand policies"، أما الحجة الثانية فتتمثل في أن مستويات الجريمة والعنف المرتفعة تؤدي إلى تعظيم دور مؤسسات الأمن غير الخاضعة لسيطرة الدولة؛ وهذا ما يؤدي إلى استخدام أساليب غير قانونية في أغلب الأحوال مما ينعكس سلبًا على استراتيجيات سلطات إنفاذ القانون وبعض الحريات المدنية كمبدأ سيادة القانون وحرية التنقل والتجمع (Celestino, 2012, 5-8)، حجة ثالثة ترتكز على القلق العام الذي يسببه معدلات الجريمة المتزايدة والذي يُسهل للسياسيين اليمينيين من إعادة تمكين القوات العسكرية وسن تدابير الشرطة القمعية وكذلك توسيع دور الجيش في توفير الأمن الداخلي؛ وذلك ما يؤدي إلى نزع شرعية حقوق الإنسان –بنسب متفاوتة– في الدول الديمقراطية (Bateson, 2010, 6).

ومع ذلك قد يجادل المشككون في أن استخدام الشرطة للقوة بأنه أمر مشروع ولا يشكل عملاً ضد حقوق الإنسان؛ لكن أغلب دراسات الحالة تشير إلى أن الحكومات غالبًا ما تستخدم

أساليب تعسفية عند التعامل مع الجريمة (Jacobs, 1998, 837-862 , Ahnen, 2007, 140-164).

والخلاصة أنه ثمة حجج نظرية وأمبريقية تُدعم القول بأن الدولة التي تعاني من معدلات مرتفعة من الجريمة العنيفة تميل لأن تنتهج ممارسات قمعية؛ بغض النظر عن مستوى الديمقراطية فيها، وقد تعمل على تقييد بعض الحريات المدنية كحرية التجمع والتظاهر وحرية التنقل وضمان سيادة القانون.

المبحث الثالث

المحددات غير الأمنية وتراجع الحريات المدنية

يَعرض هذا المبحث للعوامل التي ليست لها صِبغة أمنية ويرى عَدد من الباحثين أنها تؤثر على طبيعة النظام السياسي من حيث كَونه يحترم الحريات المدنية أو لا. بعض هذه العوامل لها طبيعة اقتصادية بالأساس؛ كعدم عدالة توزيع الدخول، ومُعدلات النمو والبطالة والأزمات الاقتصادية، وعَوامل أخرى لها طبيعة اجتماعية وسياسية تتعلق بالتنوع الإثني والثقافي، وتدفقات الهجرة الدولية واللجوء، وصعود الشعبوية اليمينية، ومعدلات الفساد.

أولاً: عدم عدالة توزيع الدخل

يُقصد بعدم عدالة توزيع الدخل مدى الخلل الذي يتسم به نمط توزيع الدخول في المجتمع. وسبق وأن تطرقنا في المبحث الأول لاهم المقاربات النظرية الخاصة بالعلاقة بين عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة السياسية، وفي هذا المقام تعين على الباحث رصد أهم الحجج التي قدمها الباحثون كمحاولات مختلفة تفسر مضمون العلاقة بين متغيري عدم عدالة توزيع الدخول والحقوق والحريات المدنية.

يمكن تقسيم الحجج النظرية التي استندت عليها الدراسات المتخصصة في هذا الشأن إلى نوعين: الأولى حجج تأتي على المستوى الجزئي "Micro Theoretical Argument" وأخري على المستوى الكلي "Macro Theoretical Argument ". فتعتمد الحجج ذات المستوى الجزئي على منطق "البقاء السياسي" بمعنى؛ أن القوة النسبية للنخبة الحاكمة وإدراكها للتهديد يرتبطان باستخدامهم للاستراتيجيات القمعية وانتهاك الحريات والحقوق المدنية والسياسية (Lundman, 2009, 715)،

وأن المجتمعات ذات الفجوات الكبيرة في توزيع الموارد تظهر بها مطالب إعادة التوزيع وتكون الأكثر إلحاحًا من قبل المؤسسات السياسية وذلك ما يدفع الأغنياء إلى اللجوء لكل الأساليب للحفاظ على مراكزهم المالية والاجتماعية دون تغير (Most and Starr, 1989, 41-44). وعلي المستوى الكلي للحجج "Macro" تؤكد بعض الدراسات؛ أن المجتمعات ذات التوزيع غير العادل للدخل بين مختلف الجماعات العرقية والدينية تميل إلى أن يكون لديها حكومات أكثر قمعية تتكيف مع الاضطرابات والصراعات العرقية والدينية وذلك استنادًا على فكرة التكيف الهيكلي" Structural Adjustment"، كما أن الدول ذات التجارب الخاصة بتحرير الاقتصاد بشكل سريع غالبًا ما تعاني من تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة بين فئات مجتمعها وذلك يؤدي إلى اضطرابات عديدة وحماية أقل للحقوق المدنية والسياسية (Lundman, 2009, 719).

دراسات أخرى شملت أغلب النظم الديمقراطية ذات الاقتصاديات المتقدمة؛ ركزت على العلاقة بين عدم المساواة الاقتصادية والحريات المدنية، وقد اهتمت بالتأثير السلبي للتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية عمومًا والدخل خصوصًا على الحريات المدنية في المجتمع، وقد اعتمدت أغلبها على عدد من المقولات النظرية المتعلقة بنظرية " القوة النسبية" – التي سبق الإشارة إليها في المبحث الأول ومنها: أن المال يعتبر من أهم الموارد السياسية التي غالبًا ما يتم استخدامه للتأثير على أصحاب السلطة أو ممارستها بشكل مباشر. وعليه عندما يزداد الأغنياء ثراءً تزداد رغبتهم وقدرتهم في التأثير على الفقراء بهدف تأمين مراكزهم الاجتماعية والمالية، جدير بالذكر أن بعض الدراسات أكدت –بعد إجراء دراستها التجريبية– أن المقولة السابقة تتحقق في الأغلب في النظم الديمقراطية ذات الاقتصاديات المتقدمة (Cole, 2018, 1). إلى ذلك فإن عدم المساواة الاقتصادية تؤدي إلى إعاقة الفئات الفقيرة على ممارسة الحريات المدنية كحرية التعبير والتحدث في الشؤون السياسية من خلال تضخيم خطابات الفئات الغنية وتوجيه السياسات العامة عمومًا لمصالحهم ومنع وصول أفكار الفئات الفقيرة لصانعي السياسات (Petrova, 2008, 198-200).

ثانيًا: الأزمات الاقتصادية

إن الأزمات الاقتصادية من أهم العوامل التي ناقشها علماء السياسة والتي لها تأثير على طبيعة النظام السياسي وبناء تقييمات المواطنين تجاه بعض القيم كالحرية والديمقراطية، كذلك التصور العام للنظام باعتباره صحيحًا ومناسبًا. فيعد الأداء الاقتصادي الضعيف عاملًا أساسيًا يزيد

من التقلبات السياسية وحالات الإحباط الخاصة بأداء النظام السياسي. ويعتبر الركود العظيم الذي بدأ في 2008/2007م أسوأ تراجع اقتصادي منذ أزمة الثلاثينيات في أوروبا، فلقد أدى إلى أزمة ديون سيادية كبرى قد اجتاحت دول العالم، ويمكن القول: إنه كان أكبر تحدٍ اقتصادي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وعملته المشتركة منذ الخمسينيات، وقد تناولت العديد من الدراسات هذه التحديات باعتبارها عوامل أثرت على عمل النظم الديمقراطية تجاه قيم الحريات وبعض الحقوق الأساسية.

اعتمدت الدراسات على مجموعة من العلل النظرية التي تذهب إلى التأثيرات السلبية على الحريات المدنية، وتذهب أولها إلى أن تفرض سياسات التقشف والإصلاحات الهيكلية المحددة من الخارج كالمساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي أو صندوق النقد الدولي مجموعة من الشروط لا بد من تنفيذها بصرامة بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية ترغم صانعي السياسات الوطنية على تنفيذها واتباعها بشكل يحد من مجال المناورة للسياسات الوطنية فيما يتعلق بعدد من الحريات الخاصة بالتوظيف وعدم الاستغلال الاقتصادي وما يتصل بذلك من رفاهية(Klaus, and Guthman, 2013, 426-427)، أما عن حُجة الارتباط الصريح بين تصورات المواطنين عن أنشطة الجهات الخارجية الفاعلة وتأثيراتها السلبية علي عمل الديمقراطية وجودتها فتتحدد في اقتناع المواطنين بأن تلك الفاعلين تملي ما يجب على أنظمتهم السياسية فعله وذلك ما يتنافى مع ديمقراطياتهم المعهودة مما يجعل المواطن يسحب دعمه للديمقراطية المخيبة لآماله (2013, 27-28).

وفي مَعرض الحديث عن حالة الحقوق والحريات بعد الأزمة المالية 2008م؛ قَدمت "لجنة الحريات المدنية والعدالة وشؤون المواطنين" بالبرلمان الأوروبي دراسة متعمقة عن تأثير الأزمات على الحقوق الأساسية في دول الاتحاد الأوروبي؛ ترصد فيها تأثير سياسات وتدابير التقشف "Austerity Measures" على عدد من الحقوق والحريات الأساسية كالحق في العمل والتعليم والعدالة وحرية التعبير والتجمع والمساواة الاجتماعية. حيث تؤكد الدراسة أن الأزمة التي مرت بها كل دول أوروبا وغيرها قد ضاعفت من الاضطرابات الاجتماعية مما أدي في بعض الأحيان إلى القمع وضاعفت حالات الإخفاق في احترام بعض الحقوق الأساسية كحرية التعبير والتظاهر والوصول إلى المعلومات (European parliament, 2015, 13-18).

لم تَنحصر الآثار السلبية لأزمة 2008م على حرية التعبير والتظاهر إنما امتدت إلى العديد من الحقوق الأساسية الأخرى التي رصدتها الدراسة في بعض الدول الأوروبية بنسب متفاوتة، فعلى سبيل المثال تأثرت حرية الإعلام والصحافة في العديد من الدول، فعلى الرغم من الضمانات الدستورية إلا أن قد تعرضت تلك الحريات إلى هجمات تسييس قوية قد أثرت سلبًا على الطريقة التي حاولت بها الدولة العضو الموازنة بين المصالح الاقتصادية وقيم حرية التعبير وحرية المعلومات والمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وتعددها [9]. كما رَصدت بعض الدراسة مجموعة آثار سلبية على بعض الحقوق الخاصة بالسكن في "بلجيكا وإيرلندا وإسبانيا" [10] خاصة زيادة حالات الحبس الخاصة بالرهن وتخصيص السكن الاجتماعي وبدلات الإيجار، بالإضافة إلى الحق في الملكية من خلال مضاعفة الضرائب والتدخلات الجبرية في تحديد أسعار السندات والاستيلاء على الودائع المصرفية في بعض الدول كإيطاليا والتي اشتهرت بسياسة "تخفيض الودائع"، كذلك تأثيرات سلبية خاصة بحق الضمان الاجتماعي وتدخل الدول في نظام المنافع الاجتماعية التي غالبًا ما تتم على سبيل التقشف (Flesher, 2017, 2-5).

ثالثًا: معدلات البطالة

لم تَكن الأزمات الاقتصادية المتغير الأخير محط أنظار الباحثين والكُتاب؛ ففي شأن متصل بالأزمات الاقتصادية قدم عدد من الباحثين محاولات لتفسير ظاهرة تراجع الحريات المدنية في إطار عوامل اقتصادية أخرى، فقد ركز البعض على مُعدلات البطالة باعتبارها أحد المحددات التي يجب أخذها في الاعتبار، وفي الأغلب يتم تناول هذا المتغير في إطار المتغيرات الضابطة" Control variable" وليس كمتغير ذو تأثيرات سببية مباشرة، ومع ذلك حاول عدد من الباحثين التأكد من وجود علاقة بين معدلات البطالة والحريات المدنية. وقد اعتمدت أغلب الحجج النظرية في هذا الشأن على العلاقة القوية بين البطالة وكل من الحرمان الاقتصادي وعدم الرضا الشخصي عن المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، وأن معدلات البطالة المرتفعة تعكس تصورات الفشل

---

[9] جدير بالذكر أن عدد من الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية قد تراجعت في مؤشر حرية الصحافة لدى منظمة "مراسلون بلا حدود".

[10] تُوضح دراسة "فليشر" أن الاحتجاجات المناهضة للتقشف بدأت من قِبل مجموعتين من الجهات الفاعلة؛ الأولي تتمثل في "اليسار المؤسسي" والثانية هي "الجهات الفاعلة المستقلة"؛ التي طالبت الحكومات بإعادة تكوين نظام تفسيري للمنطلقات التي بدأت منها تلك الحكومات. ولم يكن التغير مقتصرًا على هيكل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية إنما امتد إلى آليات الدولة لمقاومة تلك الحركات من أسلوب الاحتواء إلى أسلوب المواجهة كإقرار قوانين"Gag law " في إسبانيا وغيرها

السياسي مقارنة بتصورات التهديد والاستغلال الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة في الحكم الديمقراطي كأداة لحل المشكلات الاجتماعية (Gangl and Carlotta, 2018, 3-8). ويشير الشكل رقم (4) إلى أن هناك تزايد مطرد لمعدلات البطالة قد شهده العالم منذ الأزمة المالية العالمية 2008؛ وهذا ما حث الباحثين على الاهتمام بتلك المتغير باعتباره قد يفسر التغير الذي يحدث في أبعاد الديمقراطية وجودتها لا سيما في النظم الديمقراطية الغربية.

شكل رقم (4)

خط الاتجاه العام لمعدلات البطالة وفقًا لمؤشر البنك الدولي للدول الديمقراطية الراسخة، (2006-2019)

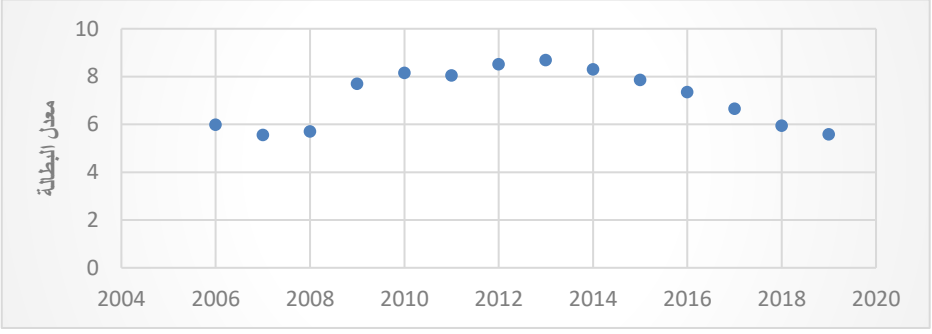

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا على بيانات معدلات البطالة، بيانات البنك الدولي" 2022 " World Bank

لعل الميزة النسبية للمحاولات السابقة أنها تحاول تقديم أدلة تجريبية للعلاقة – المحدودة – بين البطالة والحريات المدنية علمًا بأن أغلب تلك الدراسات تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، فالقليل من تلك الدراسات اعتبر معدلات البطالة متغير رئيس قد يقدم تفسيرًا لتغير جودة الديمقراطية أو الثقة السياسية أو الرضا عن الحكم وما يتمثل فيهم من أبعاد للحريات والحقوق المدنية (Bay, 2002, 132-139).

رابعًا: تدفقات الهجرة الدولية واللجوء

يهدف هذا الجزء إلى بحث العلاقة بين ظاهرة الهجرة الدولية [12] وتداعياتها المختلفة علي جودة الديمقراطية ومدى احترام الحريات المدنية في دول المقصد Destination States، وقد وجه الباحثون على اختلاف حقولهم الاهتمام لدراسة ظاهرة الهجرة الدولية بغية الوقوف على طبيعتها وأنواعها وتأثيراتها المختلفة على البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقبل البدء في عرض أهم الاجتهادات النظرية التي ربطت ظاهرة تراجع الحريات المدنية بظاهرتي الهجرة واللجوء؛ تعين على الباحث الإشارة إلى خط الاتجاه العام لأعداد اللاجئين كمؤشر لتزايد التدفقات نحو الدول الديمقراطية وذات الاقتصاديات المتقدمة؛ إذ يشير الشكل رقم (5) إلى تزايد تدفقات اللاجئين منذ تصاعد حدة وتداعيات الثورات العربية لا سيما في سوريا واليمن.

شكل رقم (5)

خط الاتجاه العام لأعداد اللاجئين وفقًا لبيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمجموعة الدول الديمقراطية الراسخة، (2006-2019)

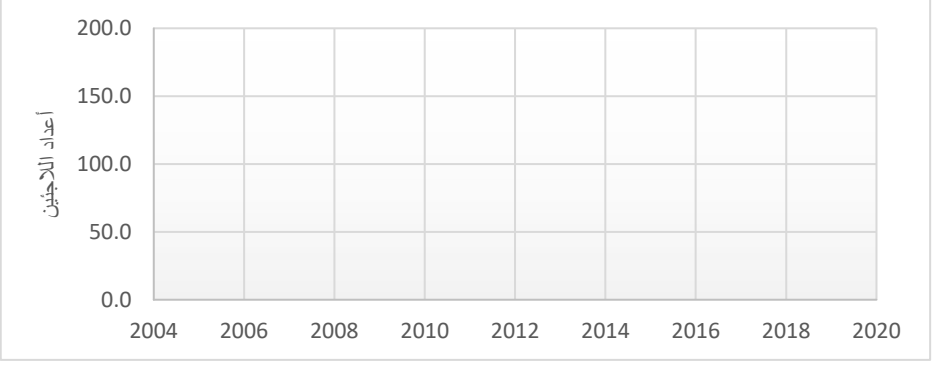

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا على بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يأتي في مقدمة المقولات النظرية التي تؤسس لتلك العلاقة؛ ما قدمه "Eric A Ormsby" والذي يعزي قيود الحريات المدنية إلى أن أغلب التأثيرات الخاصة بإجراءات منع المهاجرين تقع في الأغلب على عاتق مواطني دول المقصد؛ وان تلك القيود تزداد كلما اتجهت تلك السياسيات نحو

(12) اعتمد الباحث في تعريف الهجرة على ما قدمته إدارة إحصاءات الهجرة الدولية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة Statistics Division of international immigration UN, DESA Division وتعني" انتقال الشخص إلى دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طبيعية أو قسرية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة سواء كانت نظامية أو غير نظامية"، ويتسع هذا التعريف؛ ليشمل أشكال مختلفة من الهجرة كهجرة العمل والهجرة غير المشروعة وكذلك أشكال اللجوء المختلفة، لمزيد من التفصيل أنظر: -
https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/index.asp

إقليمها الداخلي؛ حيث الإجراءات التعسفية الخاصة بتفتيش المنازل والتصنت على الاتصالات للمواطنين لمنع إيواء المهاجرين (Ormsby, 2017, 1204-1206). من جانب آخر رصدت بعض الدراسات عدد من التأثيرات المختلفة للهجرة واللجوء على المؤسسات المختلفة في دولتي المقصد والمنشأ؛ فبجانب دراساتهم للمؤسسات المختلفة واعتبار مستوى جودتها أحد عوامل الطرد والجذب للمهاجرينPull And Push فقد أنصب اهتمامهم أيضًا على تأثير تدفقات الهجرة بأنواعها على المؤسسات المختلفة في دول المقصد (Bazillier and et al, 2018, 727-766).

على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛ فغالبًا ما يحدث انخفاض في الأجور والقدرة علي التوظيف للسكان الأصليين عند زيادة أعداد المهاجرين واللاجئين خاصة في المستويات الدنيا من الوظائف مما يفتح الباب للاستغلال الاقتصادي لطبقة العمال من قِبل المؤسسات الاقتصادية(Alesina and Baqir, 1999, 1243-1260)، حجة أخرى ترتبط بمدى عدالة حصص الإنفاق المخصصة للسلع والخدمات العامة؛ والتي تتأثر سلبًا في حالات تصاعد أعداد المهاجرين واللاجئين وتكوين جماعات عرقية؛ مما ينعكس سلبًا على التمسك بمبادئ دولة الرفاه كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (Alesina and Glaeser, 2001).

وعلى صعيد المؤسسات الاجتماعية؛ قدم "بورجاس" افتراضًا نظريًا يدعي فيه: إن مع تزايد أعداد المهاجرين يزداد احتمال تكوين مؤسسات اجتماعية سيئة تكون على شاكلة المؤسسات الاجتماعية في دول المنشأ وهو ما يُعتبر مصدر إعاقة للتنمية الاجتماعية وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني وتنامي رأس المال الاجتماعي في دول المقصد (Borjas, 2016, 961- 974)، كذلك يؤكد "بوتنام" بعد تحليل تجريبي لبيانات الهجرة والثقة في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك تأثيرًا سلبيًا للهجرة على الثقة المتبادلة بين المهاجرين والمواطنين، وأن تدني مستوى الثقة الناجم عن الهجرة يؤدي إلى تدهور الثقة بين المواطنين بعضهم البعض مما يؤثر سلبًا على أداء الحكومة و أداء المؤسسات المجتمعية ذات الأبعاد الحقوقية والخدمية (Putnam, 2007, 137-143) إلى ذلك يقدم "كولير" افتراضًا نظريًا يرى فيه أن تزايد أعداد المهاجرين يشكل تهديدًا للنموذج الاجتماعي الغربي يتجسد في تسلل المعايير والقيم المختلفة التي يجلبها المهاجرين والتي تكون أغلبها انتهازية opportunism مقارنة بمعايير دول المقصد القائمة على التعاون وأن أغلب التجارب الغربية فشلت في إصلاح تلك المعايير الدخيلة (Collier, 2013).

وعلى الرغم من أن بعض الافتراضات السابقة لم يتم تدعيمها بتحقق تجريبي إلا أنها تظل لها وجاهتها النظرية في تفسير التغير الذي يطرأ على النموذج الغربي وتفسير الاختلاف في معدلات الحريات المدنية في دول المقصد للمهاجرين والمواطنين معًا. خلاصة القول: إن هناك حججًا نظرية لا بأس بها وكذلك دراسات أمبريقية تأكد أن الحريات المدنية في الدول الغربية لم تَسلم من التأثيرات السلبية الناتجة عن تدفقات الهجرة واللجوء إليها، وأن الأمر لم يعد يتعلق بالآثار التنموية الإيجابية كما تم تأطيرها في الكتابات الكلاسيكية الخاصة بظاهرة الهجرة.

خامسًا: معدلات الفساد

إن الفساد من أهم المتغيرات الاجتماعية وثيقة الصلة بالأبعاد المختلفة للحريات المدنية، فيؤدي الفساد إلى تآكل النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على مختلف أنواع الدول، ولقد قدم عدد من الباحثين محاولات مختلفة لربط الفساد بتراجع الحريات المدنية في دول مختلفة، يُمكن رصدها في أربعة أبعاد شديدة الصلة بالحريات المدنية.

يتمثل البعد الأول: في التأثير السلبي للفساد على حرية الإعلام؛ إذ يجادل الباحثين بأن الفساد يؤثر سلبًا على وسائل الإعلام الحرة من خلال سن قوانين مقيدة تحد من التدفق الحر للمعلومات وتقيد الصحفيين ومن ثم يتحول الإعلام إلى أداة في أيدي كبار الفاسدين وبعض النخب (Mapuva, 2014, 172-173). أما البعد الثاني: فيتحدد في تأثير الفساد على المجتمع المدني، فيجادل البعض بأن الفساد يؤثر على الأجواء التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني ويزداد قوة هذا التأثير كلما زادت فرص تحول مؤسسات المجتمع المدني إلى أحزاب سياسية تنافسية، وأن زيادة معدلات الجريمة المنظمة التي تتصل بالشؤون الإدارية والسياسية كإساءة استخدام السلطة والمناصب الإدارية تؤدي أيضًا إلى عرقلت عمل المؤسسات الديمقراطية(p172). كما يتصل البعد الثالث بتأثير الفساد على سيادة القانون، حيث تتحدد في إساءة استخدام السلطة القضائية في حالة الظروف الاقتصادية السيئة بهدف تحقيق مكاسب شخصية، إلى ذلك تتجلى التأثيرات السلبية للفساد في داخل الهياكل القضائية ويظهر ذلك في عدم الفصل بين الهياكل الحزبية والحكومية حيث يزداد احتمال وجود قضاة ذوي توجهات سياسية حزبية. أما البعد الرابع: فيتصل بما يمثله الفساد من تفشي حالة عدم الثقة في برامج الحماية الاجتماعية والعدالة والمساواة (Kenny, 2002, p25).

خلاصة القول؛ أن الفساد يُعتبر من التحديات الأساسية التي تؤثر على الحريات المدنية وأبعادها المختلفة في كل من النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية. أما على مستوى المؤشرات الكمية؛ فيوضح الشكل رقم (6) أن مؤشر الفساد في حالة تصاعد لمجموعة الدول الديمقراطية في الفترة بين 2019 –2006 وهذا ما قد شجع الباحثين على الاهتمام به كمتغير قد يفسر تراجع معدلات الحريات المدنية في النظم الديمقراطية الغربية.

شكل رقم (6)

خط الاتجاه العام لمؤشر مكافحة الفساد وفقًا لبيانات مؤشر الحوكمة التابع للبنك الدولي لمجموعة الدول الديمقراطية الراسخة، (2006–2019)

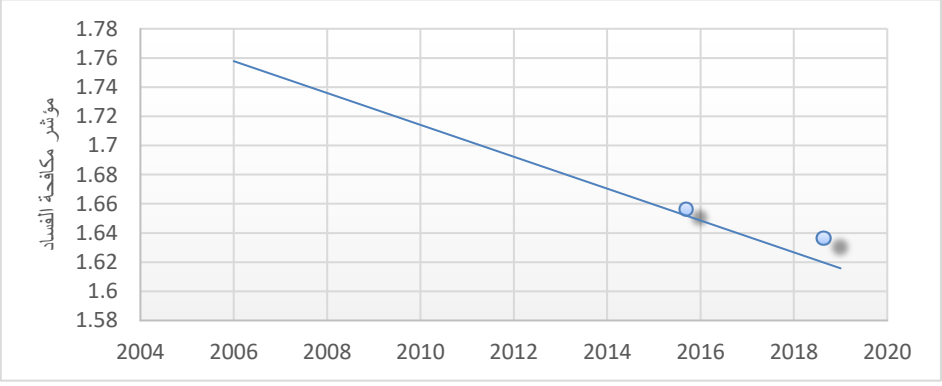

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا على بيانات مؤشر الحوكمة التابع للبنك الدولي [1]

سادسًا: صعود الشعبوية اليمينية

يُشير واضعو تقرير" الشعبويون في السلطة حول العالم" إلى أن وصول القيادات الشعبوية لم يعد يقتصر على الدول ذات التجارب الديمقراطية الناشئة في أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية؛ إنما أصبحت الشعبوية نمطًا للحكم في الديمقراطيات الراسخة كالولايات المتحدة الأمريكية، فقد زاد عدد الشعبويين في السلطة على مستوى العالم منذ 1990–2018 خمسة أضعاف قوتهم (Kyle and Gultchin, 2018, pp5–8).

وبأي حال؛ فإن قطاعًا عريضًا من الباحثين يؤكدون على التأثير السلبي لتصاعد تلك التيارات الشعبوية لا سيما اليمينية منها على جودة الديمقراطية وأبعادها المختلفة كالحريات المدنية وبعض الحقوق الأساسية. وقد اعتمدت تلك الدراسات على حجة أساسية تذهب إلى أن التأثير

* يعتبر مؤشر مكافحة الفساد من المؤشرات العكسية؛ أي أن انخفاضه على خط الاتجاه العام يُعبر عن تزايد في معدلات الفساد في الدول محل الفحص.

السلبي للشعبوية اليمينية على الحريات المدنية ينطلق من أن فكرة انقسام المجتمع؛ ترجع لانشقاق وَحيد مُهيمن بين الجماهير والنخب والذي لا يمكن تجاوزه – وفقاً لرؤية العديد من الباحثين– وبالتالي فإن سياسة التيارات الشعبوية تتعلق العداء الاجتماعي والصراع المستمر؛ وبناء على هذا الرأي يصبح كل من سيادة القانون وحماية حقوق الأقليات وكفالة الحريات المدنية واحترام الدستور أمور ثانوية يمكن التخلي عنها (Pappas, 2019, pp70–81). وقد أدى ذلك إلى التراجع التدريجي لسمات المجتمعات الفردية التي تتميز بالتعبير عن الذات والهوية الشخصية، وكذلك صعود النزعات القومية التي ترتكز على السكان الأصليين ومقاومة التأثيرات الخارجية كما جسدها استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وفوز "ترامب" في الانتخابات الأمريكية (Bettachea and Chi–yu, 2018).

دراسات أخرى قَدمت أدلة تجريبية للتأكيد على التأثيرات السلبية لصعود التيارات الشعبوية على العديد من الدول منها " سويسرا" و" النرويج"، وقد خَلصت إلى (أن الأحزاب الشعبوية اليمينية تؤثر سلبًا علي سيادة القانون) وذلك بناء على ما تم رصده من سلوكيات تميز التيارات الشعبوية؛ كمحاولاتهم المتكررة للتهرب من المساءلة القانونية وإعلان استقلالهم عن السلطة القضائية، و(أن الأحزاب الشعبوية اليمينية تؤثر سلبًا علي الحريات الفردية) استنادًا على أن تلك التيارات لا تعترف بالقيود الدستورية؛ إذ يعتبرون أن الديمقراطية سلطة الأغلبية النقية وأنهم غير مقيدين بحقوق الحرية الفردية كضمان السلامة الشخصية وغيرها (Spittler, 2018, 104–106).

خُلاصة القول: إن هناك العديد من الشواهد والحجج النظرية والأمبريقية التي تؤكد على التأثيرات السلبية المختلفة لصعود التيارات الشعبوية –لاسيما اليمينية منها– وذلك على جودة الديمقراطية وأبعادها المختلفة، فعلى الرغم من أن وصول التيارات الشعبوية للحكم يقدم بديلاً سياسيًا يحتفظ باستمرارية الانتخابات وكيفية الوصول للسلطة بطريقة ديمقراطية متعارف عليها لدى النظم الراسخة؛ إلا أنه يتعارض مع المبادئ والمؤسسات الليبرالية التي تدعم الديمقراطية الليبرالية وجوهرها لا سيما الحريات المدنية.

خلاصة هذا المبحث: أنه بجانب المحددات الأمنية التي تم طرحها في المبحث الثاني بهدف تفسير التباين في معدلات الحريات المدنية في النظم المختلفة؛ فإنه يوجد محددات أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية لها تأثيرات مختلفة على احترام الحريات المدنية.

الخاتمة

انتهينا في هذا البحث إلى تحديد أهم المقاربات النظرية التي طرحها المنظرون والتي ذهبت إلى ضرورة توافق الحريات المدنية مع المتغيرات التي تواجه المجتمع، فإعلاء قيمة الأمن والاستقرار وقضايا أخرى كالتعددية الثقافية والمساواة الاقتصادية جميعها فتحت نقاشًا حول إمكانية مقايضة الحريات المدنية لحساب مصالح اجتماعية أخرى، وقد خَلُصت العديد من الدراسات إلى أن مثل هذه المتغيرات قد تُحدث تغيرات في النموذج الليبرالي الغربي وتأثيرات مختلفة على جودة الديمقراطية الليبرالية.

من جهة أخرى حاول الباحث رصد أهم المحددات المتسببة في هذا التراجع، وقد تم تصنيفها إلى مجموعتين: الأولي تُركز على العوامل التي لها صبغة أمنية كالهجمات الإرهابية، وتشريعات مكافحة الإرهاب، ومعدلات العنف والجريمة، وهي متغيرات مبنية على حجج عواقبية "Consequential Arguments" تذهب إلى أن أخطار التهديدات الأمنية من الشدة إذا ما قورنت بفوائد الحريات المدنية. أما المجموعة الثانية فتركز على العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية كمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدلات النمو، والأزمات الاقتصادية، وأخرى ذات طبيعة اجتماعية وسياسية كالتنوع الثقافي والاثني، وتدفقات الهجرة واللجوء، وتزايد معدلات الفساد، وصعود التيارات الشعبوية اليمينية.

وقد خَلُص البحث إلى مجموعة نتائج أهمها: أن ثمة حُجج نظرية وأدلة تجريبية تقضي بأن هناك تراجع لاحترام الحريات المدنية في النظم الديمقراطية لا يُمكن أغفاله عند دراسة الديمقراطيات الليبرالية لا سيما عند التعامل معها كنماذج يحتذى بها. وأن هذا التراجع قد يُهدد جوهر وجودة الديمقراطية الليبرالية؛ وفي حالة استمراره لسنوات قادمة؛ فإن بعض الدول الديمقراطية ستتحول وضعيتها من الديمقراطية الراسخة "Consolidated Democracy" إلى دول شبة ديمقراطية أو راسخة جزئيًا " Semi-Consolidated Democracy- Hybrid Regime " وهذا ما يُظهر في مجملة أزمة للنموذج الليبرالي الغربي بأكمله.

وختامًا؛ أوضح الباحث أن هناك قصورًا ونقصًا واضحين داخل الأدبيات العربية فيما يتعلق بتناول الحريات المدنية؛ لا سيما عند مقارنتها ببعض الأدبيات الأجنبية التي قدمت إسهام علمي معتبر في دراسة الحريات المدنية، لذلك يتعين علينا التركيز بشكل أكبر على دراسة جودة الديمقراطية الغربية، واستخدام المناهج الامبريقية في فحص العلاقة بين المتغيرات المختلفة، إلى ذلك ضرورة البحث في تأثير "جائحة كورونا" على أبعاد الديمقراطية بما فيها الحريات المدنية.

قائمة المصادر والمراجع

A. Books:

1. Ackerman, B. (2006), "Before The Next Attack: preserving civil Liberties in an Age of Terrorism", (New Haven, CT: Yale University Press.
2. Adelman, H. (2008), "Canada's Balancing Act: Protecting Human: Rights and Countering Terrorist Threats ", In: "National Insecurity and Human Rights: Democracies Debate Counterterrorism, Edited by Alison Brysk and Gershon Shafir. University of California Press Berkeley.
3. Anthony, A. (1994), "Identity, Authenticity, Survival Multicultural Societies and Social Reproduction", Multiculturalism, edited by Amy Guthmann, (Princeton,NJ: Princton University Press)
4. Appia, K. A. (1994), "Identity, Authenticity, Survival Multicultural Societies and Social Reproduction", Multiculturalism, edited by Amy Guthmann, (Princeton,NJ: Princton University Press).
5. Bartels L, (2016), "Unequal Democracy: The Political Economy of the New Gilded Age", (Princeton, NJ: Princeton University Press).
6. Barber, B. R. (2012),"Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy. Terrorism and Political Violence", (Norton &WW Company, New York, ed).
7. Collier, P. (2013), " Exodus: How Migration is Changing our World", Oxford, Oxford University Press.
8. Delue, S & Dale, T. (2009), " Political Thinking, Political Theory and Civil Society", (3 edition Pearson education, Inc).
9. Domhoff, G.W, (2006), "Who Rules America? Power, Politics, and Social Change", (Boston: McGraw Hill).
10. Heinz, W. S. (2008), "Germany: State Responses to Terrorist: Challenges and Human Rights ", In: "National Insecurity and Human Rights: Democracies Debate Counterterrorism, Edited by Alison Brysk and Gershon Shafir. University of California Press Berkeley.
11. Goodin, R. E. (2006), "What's Wrong with Terrorism?", (Cambridge: Polity). Greenawalt, K. (1995) Fighting Words: Individuals, Communities, and Liberties of Speech (Princeton: Princeton University Press).
12. -Kant, I 1785. (1993), "Grounding for the Metaphysics of Morals", Translated by James W. Ellington, (Indianapolis, IN: Hackett).
13. -Kenny M. (2002), " Gender and Political Recruitment: Theorizing Institutional Change", New York: Palgrave Macmillan.
14. Kyle, J. Gultchin, L. (2018), "Populists in Power Around The World", Tony Blair Institute for Global Change. available :-https://institute.global/policy/populists-power-around-world
15. Moeckli, D. (2009 January), "Human Rights and Non-discrimination in the War Against Terror", (Oxford: Oxford University Press, Oxford Scholarship) https://DOI:10.1093/acprof:oso/9780199239801.001.0001
16. Nozick, R. (1999), "Anarchy, State and Utopia", (New York: Basic Books, Black Well, (ed) 13).
17. Owens, J. & Pellizo, R. (2010), "The War on Terror and the Growth of Executive Power: A Comparative Analysis" (London: Routledge)
18. Rawls, J. (1993), "Political Liberalism", (New York: Columbia University Press).
19. Salvador, M& Pedro, I. (2008), " Democracy, Civil Liberties, and Counterterrorist Measures in Spain", In: "National Insecurity and Human Rights: Democracies Debate

Counterterrorism, Edited by Alison Brysk and Gershon Shafir. University of California Press Berkeley.
20. Schmitt, C. (2006), "Political Theology. Four Chapters on the Concept of Sovereignty", Tracy B. Strong (Translator). (Chicago: Chicago University Press, English Edition.
21. Shor, E. (2019), " Counterterrorist Legislation Effects on Human Rights and Civil Liberties: A Global Perspective", International Human Rights and Counter-Terrorism, International Human Rights. https://doi.org/10.1007/978-981-10-4181-5_34
22. Sunstein, C. R. (2005), "Laws of Fear: Beyond the Precautionary Principle", (Cambridge: Cambridge University Press)
23. Smits, K. (2016), " Applying Political Theory: Issues and Debates", (Palgrave Macmillan, New York, USA, 2nd Edition.)
24. Zielonka, J. (2018)," Counter-Revolution: Liberal Europe in Retreat ", 1st Edition, Oxford University Press.

B. Journal Articles:

1. Ahnen, R. (2007), "The Politics of Police Violence in Democratic Brazil", (Latin American Politics and Society" 49 N1).
2. Alesina, A & Baqir, R. and Easterly, W, (1999), " Public goods and ethnic divisions", (Quarterly Journal of Economics, vol. 114, No 4).
3. Alesina, A & Glaeser, E. and Sacerdote, B, (2001), "Why doesn't the US have a European-style welfare system?", (Working Paper 8524, National Bureau of Economic Research). Available:- https://www.brookings.edu April 2021.
4. Bazillier. R & Baudass. R and Issifou, I, (2018), " Migration and Institutions: Exit and Voice (From Abroad) ", (Journal of Economic Surveys, Vol. 32, No. 3). Available:- https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/joes.12212
5. Bettachea, K & Chi-yu C. (2018), "The populist effect: Threat and the handover of freedom", (Journal of the International Society for the Study of Individual Differences N (130) available :- www.elsevier.com/locate/paid
6. -Borjas, G.J. (2016), "Immigration and globalization: a review essay", (Journal of Economic Literature, vol 53, No 4).
7. Brennan, M. B. (1999), "Book Review: All the Laws but One: Civil Liberties in Wartime: by William H. Rehnquist ", (Marquette Law Review, Volume 83, Issue 1). Available: http://scholarship.law.marquette.edu/mulr/vol83/iss1/4 March 2021.
8. Castles, S. (2010), " Understanding Global Migration: A Social Transformation Perspective", (Journal of Ethnic and Migration Studies), http://dx.doi.org/10.1080/1369183X.2010.489381
9. Celestino, M. (2012) " Violence Breeds Violence: How Violent Crime Affects Repression in Democratic Regimes", research workshop on Advancing the Scientific Study of Conflict and Cooperation: Alternative Perspectives from the UK and Japan, Colchester, Essex, England.
10. Chamorel, P. (2019), " Macron Versus the Yellow Vests", (Journal of Democracy, Volume 30, Number4).
11. Cheyfitz, E. (2017), " The Disinformation Age: The collapse of liberal Democracy in United States of America",(by Routledge, 711 Third Avenue, New York), https://www.nytimes.com
12. Diamond, L. (2019), " The Road to Digital Unfreedom: The Threat of Postmodern Totalitarianism", (Journal of Democracy, Volume 30, No1).
13. Dworkin, R. (1984), " rights as trumps", in Waldron, J.(ed),"Theories of Rights (Oxford: Oxford University Press)
14. (2002 February), "The Threat to Patriotism", (New York Review of Books, Volume 49, Issue 3, 28).

15. (2003, 6 November), "Terror and the Attack on Civil Liberties", (New York Review of Books, Volume 50, Issue 7).
16. Epifanio, M. (2011), "Legislative Response to International Terrorism", (Journal of Peace Research, 48: No 3)
17. Flesher, C. (2017), "European anti-Austerity and prodemocracy protests in the wake of the Global Financial Crisis", (Social Movement Studies), available :- http://dx.doi.org/10.1080/14742837.2016.1256193
18. Fukuyama, F. (2015), "Why is Democracy performing so poorly?"(Journal of Democracy, Volume2 No 37).
19. Gangl, M. & Carlotta, G. "The erosion of political trust in the Great Re-cession", (Corrode Working Paper 5. Frankfurt: Goethe University, 2018), pp3-8. www.corrode-project.org , dated 29 January 2018.
20. Goodin, R & John, D. (2009, 27 January), " Rational participation: The politics of relative power". (British Journal of Political Science 10, No 3).
21. Greven, T. (2016), "The Rise of Right-wing Populism in Europe and the United States: A Comparative Perspective", (Perspectives Review), https://www.fesdc.org
22. Hallahan, A. (2020, September), " The effect of perceived threat on human rights: A meta-analysis", Group Processes- Intergroup Relations.
23. Hunter, Y. L. (2016). "Terrorism, Civil Liberties, and Political Rights: A Cross-National Analysis", (Studies in Conflict & Terrorism, Vol 39(2), http://dx.doi.org/10.1080/1057610X.2015.1084165
24. Huq, A. (2018), " Terrorism and Democratic Recession", (The University of Chicago Law Review, Vol. 85, N (2).
25. Jacobs, D &Robert, O. (1998) "The Determinants of Deadly Force: A Structural Analysis of Police Violence", (American Journal of Sociology, 103, 4)
26. Kossowska, M. (2012), " Relationships between right-wing authoritarianism, terrorism threat, and attitudes towards restrictions of civil rights: A comparison among four European countries", (British Journal of Psychology, N (102).
27. Manwell, l. A. (2010)," In Denial of Democracy: Social Psychological Implications for Public Discourse on State Crimes Against Democracy Post-9/11", (American Behavioral scientist, 53, N (6)
28. Meisels, T. (2005), " How Terrorism Upsets Liberty", (Political studies Review, N(53).
29. Meltzer, A & Richard, S. (1981), "A rational theory of the size of government", (Journal of Political Economy 89 N 5).
30. Ormsby,E. A. (2017), " The Refugee Crisis as Civil Liberties Crisis ", (Columbia Law Review, Vol. 117).
31. Pappas, T. S. (2019), "Populists in Power", Johns Hopkins University Press,(Journal of Democracy, Volume 30, N (2).
32. Partlett, C & Richard D. R, (2017), "Random effects meta-analysis: Coverage performance of 95% confidence and prediction intervals following REML estimation", (Statistics in Medicine, Volume 36, 2)
33. Petrova, M. (2008), "Inequality and media capture", (Journal of Public Economics, N (92)
34. Plattner, M. J. (2015), "Democracy in Decline Situation",(Journal of Democracy, vol (1) num 23).
35. Pokalova, E. (2015), " Legislative Responses to Terrorism: What Drives States to Adopt New Counterterrorism Legislation?", (Terrorism and Political Violence review, 27: N 3) http://dx.doi.org/10.1080/09546553.2013.809339 .
36. Posner, R. A. (2006), "Not a Suicide Pact: The Constitution in a Time of National Emergency", (Oxford: Oxford University Press). Post, R.C. (1991) "Racist Speech, Democracy and the First Amendment", (Wm and Mary Law Review, N 32).

37. -Putnam, R.D. (2007), " Diversity and community in the twenty-first century", (Scandinavian Political Studies, vol. 30 No 2).
38. Rengger, N. (2004), " Just a war against terror? Jean Bethke Elshtain's burden and American power: Review article", (International Affairs, 80, 2004)
39. Schwartz, M. (2014), " Terrorism and state repression of human rights: A cross-national time-series analysis", (International Journal of Comparative Sociology, Vol. 55 N 4)
40. Shor, E & Leonardo B & Chi-T. T & Tai-H. L and Titus, C. C. (2017), "Counterterrorist Legislation and Respect for Civil Liberties: An Inevitable Collision?", (Studies in Conflict & Terrorism). http://dx.doi.org/10.1080/1057610X.2017.1314653
41. Spittler, M. (2018), " Are Right-Wing Populist Parties a Threat to Democracy?", (in) W. Merkel, S. Kneip (eds.), Democracy and Crisis, Springer International Publishing AG.
42. Stankov, P. (2018), "The political economy of populism: An empirical investigation", (Comparative economic studies, N 60(2).
43. Sullivan, J. (2009)," Public Support for Civil Liberties Pre- and Post-9/11", (University of Minnesota, Law and Social Science Review)
44. Waldron, J. (2003, May), "Security and Liberty: The Image of Balance", (Journal of Political Philosophy, Volume11, Issue 2)
45. Weinrib, L. (2015), "Civil Liberties Outside the Courts", (Public Law and Legal Theory Working Paper 492, University of Chicago Law School). http://ssrn.com/abstract=2507331
46. Zingales, L. (2008), "Towards a political theory of the firm", (Journal of Economic Perspectives, 31(3).

C. Reports:

1. Committee On Civil Liberties, (2015), "The impact of The Crisis on Fundamental Rights across Member States of the EU: Comparative analysis", Justice and Home Affairs, European parliament.
2. " Economist Intelligence Unit, Democracy Index from 2006 to 2019", https://www.eiu.com/n/
3. " Freedom in the world Reports from 2006 to 2019", Freedom House, https://freedomhouse.org/

4.American Civil Liberties Union, Report of civil liberties, https://www.aclu.org/guardians-freedom

5. International Organization for Migration , https://www.un.org/en/sections/issues-depth/migration/index.html
6. Migrant Integration Policy Index, https://ec.europa.eu/knowledge4policy/node/7051_es
7. Institute for Economics & Peace. Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism, Sydney, Methodology, p 96. November 2020. Available from: http://visionofhumanity.org/reports